الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قـــالـمـة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر للتجربة الإيطالية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص: إدارة أعمال.

إعداد الطالبتين:

- بن جدو سعاد.
- سعيودي شهيناز.

إشراف الأستاذة:

حداد نرجس.

السنة الجامعية:2023/2022.

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم بالخط الثلث

الشكر والعرفان

قال الله تعالى:

(فَٱذْكُرونيَ أذكركُم وٱشْكُروْا لِي ولا تكفُرونِ).

الآية:152 سورة البقرة

فالحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

{ من لم يشكر الناس لم يشكر الله }

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قم للمعلم وفيه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتنا الكرام من الابتدائية إلى الجامعة وخاصة الأستاذة المشرفة " حداد نرجس " التي لم تدخر جهدا في مساعدتنا ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة، وإلى كل من يعرف سعاد وشهيناز من قريب أو من بعيد كما لا ننسى كل من مد لنا يد العون.

الإهداء

بسم الله الكريم والفضل العظيم والإحسان نور السماوات والأرض
والصلاة على عبير الورد والريحان، السراج المنير في كل وقت وحين محمد صلى الله عليه وسلم.
أبي ...أمي لو اجتمعت بحور الدنيا كلها لتكون مدادا وأوراق الشجر كلها لتكون كتابا، لما كفتني
لأوفي حقكما علي من الشكر والعرفان.

أهدي هذا العمل:

❖ إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتنير طريقي إلى **روح أمي النقية الطاهرة** – رحمها الله-

❖ إلى من كان يغرق ويطفوا في بحر الحياة يقاوم كل الصعاب من أجل أن يبني لي حياة كما أريد -**أبي حفظه الله وأطال الله في عمره-**

❖ إلى أخوتي : **نوارة، محمد ، أمير.**

❖ إلى زوجي رفيق دربي وسندي في الحياة الذي رافقني في مشواري هذا ووقف بجانبي ودعمني زوجي الغالي: **أحمد -حفظه الله لي -**

❖ إلى عائلتي الكبيرة **"عماتي وأعمامي"** وعائلة زوجي أطال الله محبتنا.

❖ إلى صديقتي رفيقة الدرب التي ثابرت معي من أجل تحقيق هذا العمل لك الشكر لا ينتهي عزيزتي **"سعيودي شهيناز"** .

إليك يا من تقرأ مذكرتي الآن ...أسألك بالله أن تعتني بها. إلى كل من حمل ذرة ود وصحبة في قلبه وابتسم في وجهي إليكم جميعا.

بن جدو
سعاد

الإهداء

الحمد لله رب العاملين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بصلواتها ودعواتها إلى أغلى إنسانة في الوجود **" أمي الحبيبة"** أهديها هذا العمل كرد بسيط لعنائها وشقائها معي إلى أن أوصلتني إلى ما أنا عليه.

إلى من عمل بكد في سبيلي ودعمني بكل ما أحتاجه **" أبي الغالي"**

إلى الأستاذة المشرفة **" حداد نرجس"** صاحبة الفضل الكبير لما نحن فيه الآن بوركت وبوركت جهودك.

إلى توأم روحي ورفيق دربي إلى من رافقني في مشواري هذا ووقف بجانبي ودعمني زوجي الغالي **" خالد"**

إلى ابني فلذة كبدي إلى صغيري الغالي وعزيزي الصغير **" محمد أصيل "** – أدامه الله –

إلى إخوتي الغاليان: **تامر شكيب.**

إلى أختي الغالية: **رنيم.**

إلى كل عائلتي وأهلي، إلى صديقاتي **سعاد، دعاء، نور الهدى، راوية** إلى كل من ساعدني في عملي هذا وحتى بدعاء.

سعيودي شهيناز

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيـــــــــان	الصفحة
شكر واهداء	
فهرس محتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
فهرس الملاحق	
الملخص	
المقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
المطلب الثالث: معايير وأشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
أولا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المعايير الكمية	6
المعايير النوعية	6
ثانيا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	11
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	11
المطلب الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المبحث الثالث: مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الأول: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
خلاصة الفصل الأول	17
الفصل الثاني: استراتيجية العناقيد الصناعية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
تمهيد	19
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية.	20
المطلب الأول: مفهوم العناقيد الصناعية	20
أولا: تعريف العناقيد الصناعية	20

ثانيا: خصائص العناقيد الصناعية	22
ثالثا: أهمية وأهداف العناقيد الصناعية	23
المطلب الثاني: مزايا وعيوب العناقيد الصناعية	24
أولا: مزايا العناقيد الصناعية	24
ثانيا: عيوب العناقيد الصناعية	24
المطلب الثالث: أنواع العناقيد الصناعية ومعايير تصنيفها	25
المبحث الثاني: مراحل تشكل العناقيد الصناعية وآلية عملها	28
المطلب الأول: مراحل تشكل العناقيد الصناعية	28
المطلب الثاني: آلية عمل العناقيد الصناعية	30
المطلب الثالث: العلاقات الصناعية داخل العنقود	31
المبحث الثالث: العناقيد الصناعية وارتباطها بالقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
المطلب الأول: مفهوم التنافسية وأنواعها	32
المطلب الثاني: مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها مؤشراتها	33
المطلب الثالث: آليات دعم العناقيد الصناعية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
خلاصة الفصل الثاني	39
الفصل الثالث: دور العناقيد الصناعية في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر للتجربة الإيطالية	40
تمهيد	41
المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	42
المطلب الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	42
المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2019	44
أولا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	44
ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	45
ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة	46
رابعا: الهيئات واللجان الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	48
خامسا: البرنامج الوطني للمناطق الصناعية الجديدة حسب برنامج 2022	50
سادسا: تطور القيمة المضافة من خلال القطاع القانوني للفترة (2015-2020)	52
المبحث الثاني: العناقيد الصناعية في الجزائر	54
المطلب الأول: بعض العناقيد الصناعية في الجزائر	55
أولا: عنقود زيت الزيتون في ولايتي البويرة والجزائر	55
ثانيا: عنقود الطماطم الصناعية	59
ثالثا: عنقود صناعة التمور بولاية بسكرة	62
المطلب الثاني: تحليل سوات " SWOT" للتجربة الجزائرية في مجال العناقيد الصناعية.	63

المبحث الثالث: التجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية	69
المطلب الأول: مفهوم التجربة الإيطالية	69
أولا: لمحة تاريخية عن العناقيد الصناعية الإيطالية	69
ثانيا: خصائص العناقيد الصناعية الإيطالية	70
المطلب الثاني: تحليل "SWOT" للتجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية	72
التحليل	74
الخاتمة	76
قائمة المراجع والمصادر	
الملاحق	

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجداول	العنوان	الصفحة
(1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	03
(2)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا للقانون التوجيهي رقم 01-18	05
(3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2019)	42
(4)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2019	44
(5)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2019	45
(6)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص	46
(7)	الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	48
(8)	البرنامج الوطني للمناطق الصناعية الجديدة حسب البرنامج2022	50
(9)	تطور القيمة المضافة من خلال القطاع القانوني للفترة(2015-2020)	52
(10)	تطور مؤشرات إنتاج زيت الزيتون في ولايتي البويرة والجزائر	56
(11)	**تطور انتاج زيت الزيتون ومخلفاته من 2012 إلى غاية 2021**	57

(12)	إنتاج الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي في الجزائر للفترة 2010-2016	60
(13)	تطور إنتاج التمور في الجزائر من 2013-2021	62
(14)	إجمالي صادرات التمور في الجزائر من 2013-2021	62
(15)	توزيع عدد المؤسسات وعدد العمال بالتجمعات الإيطالية حسب قطاع النشاط الاقتصادي	69

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
(1)	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
(2)	أنظمة التكامل في العنقود الصناعي	21
(3)	مرحلة تشكل العنقود	28
(4)	توسع وتطور العنقود الصناعي	29
(5)	العنقود الصناعي المتكامل	29
(6)	محددات التنافسية لبورتر	35
(7)	الهيكل العام لمؤشرات القدرة التنافسية	36
(8)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	43
(9)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	44
(10)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	46
(11)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
(12)	تطور القيمة المضافة	53
(13)	خريطة توضح ولاية البويرة	56
(14)	تطور إنتاج زيت الزيتون في ولايتي البويرة زالجزائر من 2012إلى غاية 2021	58
(15)	أعمدة بيانية تمثل إنتاج الطماطم الموجهة للتصنيع في الجزائر2010-2016.	60
(16)	العنقود الصناعي المقترح لمنتج الطماطم الصناعية في الجزائر	61

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	خريطة توضح ولاية البويرة.	/
02	البرنامج الوطني للمناطق الصناعية الجديدة حسب برنامج 2022	/
03	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2019.	/
04	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2019	/
05	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2019	/
06	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص	/

الملخص:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبرى ضمن اهتمامات السياسات الاقتصادية الراهنة ومن أجل تطوير وتعزيز هذه المؤسسات، تتبنى العديد من الدول استراتيجية العناقيد الصناعية نظرا للاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الأخيرة من طرف دول العالم، باعتبارها أحسن أداة لتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، خاصة مع التحرر المستمر للأسواق. هذه الاستراتيجية تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإمكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة أو خفض تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل بالإضافة إلى رفع جودة وتنافسية المنتجات النهائية.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، القدرة التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ومعتبرة ضمن النسيج الصناعي ونظام الإنتاج في مختلف اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ونظرا لما تقوم به من دور فعال في النشاط الاقتصادي، فلقد ركزت مختلف السياسات والاجراءات الحكومية في الآونة الأخيرة على تعزيز وتشجيع هذا الفرع من القطاع الصناعي، وذلك من خلال إلغاء العراقيل وتسهيل كل الإجراءات، وتوفير التسهيلات الإدارية والمالية والبنكية وغيرها من أجل ترقية هذه المؤسسات.

وبسبب صغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تواجه العديد من المشاكل والصعوبات كارتفاع تكاليف الإنتاج، نقص مصادر التمويل، عدم الاستفادة من بعض الخدمات الاستشارية والفرص التسويقية، ولقد بينت العديد من الأبحاث في الآونة الأخيرة أن هذه المشاكل ليس مصدرها الرئيسي صغر حجمها فقط، وإنما بتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة، ومن هنا ظهر مفهوم استراتيجية العناقيد الصناعية كأداة لدعم هذه المؤسسات في أسواقها المحلية والعالمية على حد سواء.

إن توفير بيئة استثمارية ملائمة ومشجعة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على خلق تجمعات صناعية في شكل عنقود صناعي مرتبط بمجال جغرافي في شكل سلسلة من أجل دعمها وزيادة قدرتها التنافسية على مستوى القطاع وعلى مستوى الدولة ككل، تتم هذه العملية من خلال ما يوفره العنقود من إمكانية العمل عن طريق تجميع مختلف مراحل العملية الإنتاجية وتنظيم العلاقات بين الوحدات داخل العنقود من حيث التخصص وتقسيم العمل، وتقليل حجم التكاليف وتخفيف المنافسة فيما يخص التموين بالمواد الأولية، وكذا تنظيم عملية التسويق وتبادل المعلومات والخبرات الواجب توفرها لزيادة تنافسية المؤسسات لتوفير السلع والخدمات من جهة وتحسين فرص التصدير من جهة ثانية.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور العناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر للتجربة الإيطالية؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن الاستعانة بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ماهي الصعوبات والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في فيما يتعلق بالتعاون والتكامل من خلال استراتيجية العناقيد؟
- ماهي عوامل ومظاهر نجاح العناقيد الصناعية الإيطالية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المذكورة أعلاه يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية التأقلم مع البيئة الاقتصادية الجديدة؛
- يفتقر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى البيئة الاستثمارية الملائمة وغياب التفاعل؛

- تعتبر العناقيد الصناعية الإيطالية رائدة في مجال الأغذية الزراعية؛

أهمية الدراسة:

- ❖ تسليط الضوء على استراتيجية العناقيد الصناعية ومدى قدرتها على تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ اهتمام الدولة الجزائرية بتطوير وتعزيز قدرة مؤسساتها على المنافسة من خلال تشجيعها لإنشاء العناقيد الصناعية.
- ❖ توفير معلومات للمهتمين والباحثين في هذا المجال للانطلاق نحو أبحاث أخرى والتوسع فيها أكثر.

أهداف الدراسة:

من خلال البحث يمكن البلوغ لجملة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في حال توفر البيئة الملائمة، التي تعزز الخصائص الإيجابية لهذه المؤسسات وترفع من مستواها من خلال إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجهها.
- ❖ التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ التعرف على بيئة العنقود الصناعي، من خلال التركيز على آلياته ومراحل تشكله والعلاقات الصناعية المتواجدة داخل العنقود.
- ❖ محاولة الالمام ببعض المصطلحات المتداخلة مثل: العناقيد الصناعية، الميزة، القدرة التنافسية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي:

أولا: الدوافع الشخصية:

- يندرج هذا الموضوع ضمن الميول الشخصي والقناعة بضرورة طرحه.
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة.
- الشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع وتزايد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والصناعية.

ثانيا: الدوافع الموضوعية:

- نقص الدراسات والبحوث التي تناولت استراتيجية العناقيد الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إثراء مكتبتنا بمرجع إضافي في هذا المجال.

صعوبات الدراسة:

تتلخص أهم الصعوبات التي تم مواجهتها لإنجاز هذا البحث فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة نتيجة النقص الكبير في الطرح المكتبي فيما يخص موضوع البحث، مما دفعنا إلى الاعتماد على المجلات، المقالات، المداخلات، وكذا مواقع الانترنيت.
- ضيق الوقت المقدم لإنجاز هذه المذكرة.
- عملية الاعتماد على الاستبيانات واستقصاء معلومات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعبة التحقق لذلك حاولنا استخلاص المعلومات المدرجة للقيام بتحليل سوات لكلا التجربتين الايطالية والجزائرية من خلال الاطلاع على نتائج أعمال بحثية وأيضا بيانات هيئات رسمية.

- **حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة في هذا البحث على دراسة استراتيجية العناقيد الصناعية كشكل من أشكال الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال تقديم بعض التعاريف والمفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقدرة التنافسية والعناقيد الصناعية؛ أما فيما يخص الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج الاحصائي والمقارن في واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناقيد الصناعية في الجزائر.

أدوات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة لإنجاز هذا البحث فيما يلي:

المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع البحث، إضافة إلى المصادر الالكترونية، وهذا قصد الالمام بالموضوع.

هيكل الدراسة:

وللوصول إلى نتائج أكثر دقة فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، إثنين منها تخص الجانب النظري من البحث والآخر فيخص الجانب التطبيقي.

يتم في الفصل الأول التطرق إلى الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها ومعايير تصنيفها مع محاولة إبراز أهمية هذه المؤسسات، وكذلك التطرق إلى مشاكلها والتحديات التي تواجهها.

أما الفصل الثاني فيتناول استراتيجية العناقيد الصناعية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية وخصائصها وأنواعها مع محاولة إبراز مراحل

تشكلها، وكذلك التطرق إلى العناقيد الصناعية وارتباطها بالقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثالث ففيه تم التعرض إلى دور العناقيد الصناعية في تحديد تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر للتجربة الإيطالية من خلال التطرق إلى تعداد وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والهيئات الداعمة لتطويرها، وكذلك التطرق إلى العناقيد الصناعية في الجزائر مقارنة بالتجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية من خلال تحليل سوات "SWOT".

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الحساسة والهامة في اقتصاديات الدول حيث تتمتع باهتمام كبير من قبل دول العالم وذلك لأهميتها القصوى التي تلعبها في المجال الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مساهمتها في تحقيق التوازن الإقليمي ورفع الناتج الوطني والحد من البطالة.

ومن خلال هذا الفصل يتم التعرض إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: يوضح ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث سنتطرق في مطلبه الأول الى مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفي المطلب الثاني والثالث سنتطرق الى خصائص ومعايير وأشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: سنتعرف على أهمية واهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها حيث سنتطرق في مطلبه الأول الى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المطلب الثاني أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المطلب الثالث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: معرفة المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تقع فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها حيث سنتطرق في مطلبه الأول إلى مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المطلب الثاني التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يأتي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطيع المؤسسات الكبيرة التعامل معها، أو إيجاد حلول لها نظرا لما تتطلبه من عوامل للوصول إلى الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر، ومن منظمة إلى أخرى حسب المعيار المعتمد في التعريف وفيما يلي بعض التعاريف المعتمدة:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNIDO):

اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها مؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي تنشط فيها ما بين 15و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل م بين 20و99 عامل؛ أما المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100عامل[1].

ثانيا: تعريف البنك الدولي (BM):

اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير كمية وهي: عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوية[2].

الجدول رقم(01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوي
مؤسسة مصغرة	أقل من 10عمال	أقل من 100ألف دولار أمريكي	أقل من 100 ألف دولار أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من 50عامل	أقل من 3ملايين دولار أمريكي	أقل من 3ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من 300عامل	أقل من 15مليون دولار أمريكي	أقل من 15مليون دولار أمريكي

المصدر: عبد الرحمن ياسر، عماد الدين براشن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد03، جامعة الجزائر، (2018)، ص. 217.

[1] شوقي جبار، مصطفى قمان، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد03، العدد01، جامعة الجزائر، (2014)، ص. 106.

[2] أمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وآفاق -**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، (2017)، ص. 123.

ثالثا: تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

من 01 ←——— 10عمال ←——— مؤسسة حرفية.

من 10 ←——— 49 عامل ←——— مؤسسة صغيرة.

من 49 ←———99عامل ←——— مؤسسة متوسطة.

أكثر من 100عامل ←———مؤسسة كبيرة[1].

4-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01-18 الصادر في12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على الجمع بين المعيار العددي (عدد العمال) وعلى رقم الاعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5، 6، 7 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها[2].

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشغل من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار[3].

- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها السنوي محصور ما بين 400 مليون دينار جزائري و4 مليارات دينار أو يتراوح مجموع ميزانيتها السنوية بين 200 مليون دينار جزائري ومليار دينار جزائري.
- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 200 مليون دينار.
- **المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 20 مليون دينار[4].

---

[1] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2011)، ص. 81.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد77، الصادر في 15 ديسمبر (2001)، ص. 6.

[3] فتيحة بن عزوز، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد10، المركز الجامعي بمغنية، (2018)، ص. 247.

[4] Rahmani Yamina et Benyahia-Taibi Ghalia, **les PME privées: un levier pour le développement économique en Algérie "Privat SMEs: A lever for economic development in Algeria**," Journal of Economies and Management,vol:04 N°01, 2020, P:18.

جدول رقم(02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا للقانون التوجيهي رقم 01-18

نوع المؤسسة	عدد عمالها	رقم أعمالها السنوي	حصيلتها السنوية
مؤسسات متوسطة	50 إلى 250	من 400 مليون دينار إلى 04 مليارات دينار	من 200مليون دينار ومليار دينار.
مؤسسات صغيرة	10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
مؤسسات مصغرة	01 إلى 09	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى القانون السابق رقم 01-18 الصادر في 2001.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الجزائر على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ **سهولة الإنشاء والتأسيس:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس مال إنشائها، إلى جانب قصر الوقت لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها والشروع في إنشائها. كما تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات ومعدات، كما تتميز بانخفاض إجراءات تكوينها وانخفاض المصروفات الإدارية بها نظرا لبساطة وسهولة هياكلها الإدارية والتنظيمية[1].
- ✓ **قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:** تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين[2].
- ✓ **تلبية طلبات المستهلكين:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي.

[1] نصر الدين بن نذير، **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الابداع-مخبر البحث حول الابداع وتغير المنظمات والمؤسسات، العدد01، جامعة البليدة2، (2011)، ص. 7.

[2] مصطفى عوادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لإنعاش الاقتصاد الجزائري، **الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي07/06 ديسمبر، (2017)، ص. 3.

- ✓ لهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل الضعيف، وتعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات[1].
- ✓ **الاعتماد الكبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال:** ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات أنه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو القطاع العائلي، أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف، وهذا قد يعود إلى عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة، وعدم توفر الضمانات المطلوبة للحصول على القرض[2].
- ✓ **إحداث التوازن بين المناطق:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان فيها[3].

المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة معايير يمكن الاعتماد عليها للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تصنيفها إلى: المعايير الكمية والمعايير النوعية

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير الكمية: وهي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية. وسيتم فيما يلي تناول بعض المعايير:

1/ معيار عدد العمال(العمالة):

يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالا في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لما يتميز به من بساطة استخدامه وسهولة الحصول على المعلومة وكذا ما يتمتع بالثبات النسبي[4]. لكن على الرغم من هذه السهولة إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال

---

[1] امحمد عيساني، **المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهرسة، المجلد09، العدد04، جامعة الجزائر، (2018)، ص. 311.

[2] أشواق مهني، **مساهمة ممارسات وظيفة الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة-، (2018)، ص. 151.

[3] محمد رضا بوشيخي، غريسي صدوقي، **أثر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات –دراسة قياسية 2001-2016-**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة معسكر، ص. 241.

[4] سليمة بوعوينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد17، المركز الجامعي مرسلي عبد الله-تيبازة-، (2017)، ص. 215.

هذا المعيار التي تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال، وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

2/معيار رأس المال المستثمر:

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية، بحيث إذا كان رأس المال المستثمر كبير كانت المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة[1].

3/ معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا:

يعتبر معيار مزدوج، وذلك بالدمج بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال، بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المؤسسات الصناعية الصغيرة[2].

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير النوعية:

وتتمثل فيما يلي:

1/ معيار الملكية: يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة، إذ نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل مؤسسات أشخاص أو مؤسسات أموال معظمها فردية أو عائلية حيث يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد[3].

2/ معيار المسؤولية: حسب هذا المعيار فإن المسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي يكون في كل الحالات هو صاحب اتخاذ القرارات داخل المؤسسة له انعكاس واضح على شكل التنظيم والإدارة، وهو ما يفسر حاجة أرباب المؤسسات إلى المعرفة الفنية، المالية والتسويقية وهي مهام يشرف عليها عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة. التي تقوم على مبدأ التخصص الوظيفي[4].

3/ معيار حصة المؤسسة في السوق:

إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

- صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صغر حجم نشاط إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.

---

[1] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (2011)، ص. 15.

[2] عبد الرحمان قويدري، عمر أقاسم، **العناقيد الصناعية كآلية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد03، جامعة الجزائر، (2019)، ص. 548.

[3] آدم بن مسعود، **الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد02، العدد07، جامعة الوادي، (2012)، ص. 179.

[4] ليليا بن صويلح، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد30، جامعة قالمة، قسم علم الاجتماع، (2008)، ص. 147.

- محدودية حجم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تفرض هيمنتها وسيطرتها على الأسواق، فرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى[1].

الشكل رقم(01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

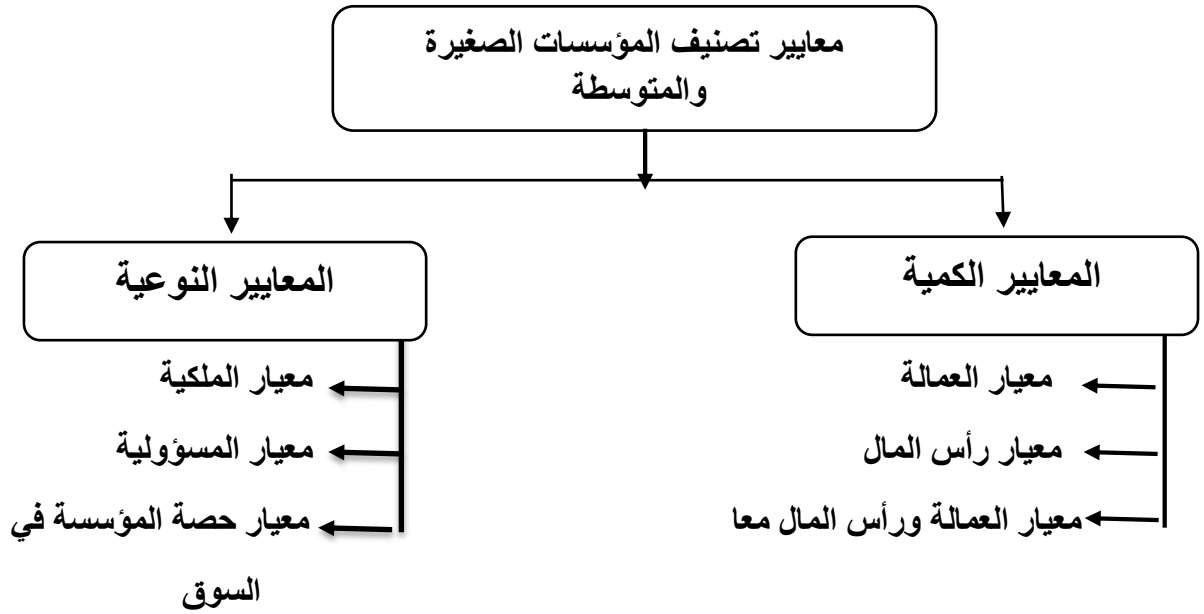

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات السابقة

ثالثا/ أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

التصنيف حسب طبيعة التوجه.

التصنيف حسب طبيعة المنتجات.

التصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل.

1/ تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه:

يمكن تصنيفها إلى: مؤسسات عائلية

مؤسسات تقليدية

مؤسسات متطورة شبه متطورة

[1] بلعميري عسري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، (2020)، ص. 21.

1-1 المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها المنزل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة. حيث يلعب فيها الكيان العائلي دورا إداريا وماليا ورقابيا مؤثرا على العمليات الحالية والمستقبلية للشركة.

2-1 المؤسسات التقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك عملية التسويق ببساطة.

3-1 المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية[1].

2/ تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

يميز هذا التصنيف ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

2-1 مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية أهمها:

- المنتجات الغذائية.
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- تحويل المنتجات الفلاحية.

2-2 مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: ويحتوي هذا النوع على كل المؤسسات المختصة في الصناعة الكيماوية والصناعة الميكانيكية والكهر ومنزلية وصناعة مواد البناء[2].

3-2 مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون

---

[1] فاطمة الزهرة قاضي وآخرون، **واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية-مؤسسة SARL IDCM نموذجا-**، مجلة البناء الاقتصادي، العدد02، جامعة الجلفة، (2018)، ص. ص. 56،57.

[2] نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسيمي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد03، العدد01، جامعة الجزائر، (2018)، ص. 58.

ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار[1].

3/ تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل

يمكن أن نميز بين وحدات الإنتاج على أساس تنظيم العمل وعليه نفرق بين نوعين هما:

1-3 المؤسسات الغير صناعية: يجمع هذا النوع من المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي موجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته في الاقتصاديات الحديثة.

أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين يبق دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن. ونميز بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ في المنزل والانتاج المصنعي في الورشات.

2-3 المؤسسات الصناعية: يجمع هذا الصنف كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وتتميز عن الصنف السابق من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية وباستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[2].

[1] سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، (2010)، ص. 64.

[2] نور الهدى برنو، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-مراحل تطورها ودورها في التنمية-**، المركز العربي الديمقراطي، (2016)، ص. 5، عن الموقع https// democraticacde/%3fp%3d40830، اطلع عليه يوم 2023/02/28، على الساعة 12:57.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

يحظى مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير في العديد من الدول،

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وهذا راجع إلى جملة الخصائص التي تمتاز بها ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:

- تساهم في خلق فرص العمل والتخفيف من البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ما يؤدي إلى توصل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة؛
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير السلع والخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي يزيد الدخل القومي للبلاد[1]؛
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع من خلال عملها على اكتساب احتياجاتهم وطلباتهم وتلبيتها في الوقت المناسب كما ونوعا، مما يخلق درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة؛
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من المشكلات الاجتماعية ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره[2]؛
- يعتبر المشروع الصغير فرصة لصاحبه لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن تكون الوظيفة؛
- إن المشروع الصغير هو طريق الحرية والابداع لدى الافراد في الحياة العملية[3].

المطلب الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا احياء أنشطة التخلي عتها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

---

[1] عبد الرحمان قويدري، أقاسم عمر، مرجع سبق ذكره، ص550.

[2] أمينة مولاي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد07، العدد01، المركز الجامعي نور البشير-البيض-، (2020)، ص. 122.

[3] بلال رحايلية، شعبان فرج، **مداخلة بعنوان: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، 2017/04/25، جامعة الجزائر، ص. 7.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة[1].

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. سهولة تكوين المؤسسات لأنها لا تحتاج إلى رأسمال ضخم.
2. هذا النوع من المؤسسات يوفر وظائف جديدة في مختلف المجالات التي تنشط فيها.
3. تقديم منتجات وخدمات جديدة يمكن أن تكون فعالة في النمو الاقتصادي.
4. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى.
5. تقديم سلع وخدمات خاصة لفئة معينة من المستهلكين.
6. الفعالية في التسيير وسهولة الهيكل التنظيمي الذي لا يتميز بالتعقيد[2].

[1] عبد الجليل جباري وآخرون، **الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد01، جامعة الوادي، (2018)، ص. ص. 302، 303.

[2] مريم غزال، نصيرة براهمي، **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، (2017)، ص. 7، عن الموقع https//www.researchgate.net/publication، اطلع عليه يوم 2023/04/30، على الساعة 13:31.

المبحث الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وتحديات وعلى صاحب المؤسسة أن يكون على علم بها للصمود ونجاح المؤسسة ومن حيث هذا المبحث سنتعرف على أهم المشاكل والتحديات.

المطلب الأول: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى:

1/ المشاكل والصعوبات الإدارية:

* إجراءات التأسيس: يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا الى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع امكانياته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على الترخيص اللازمة.

* الضرائب: أبرزها انحياز قوانين الاستثمارات المطبقة في العديد من الدول العربية ومنها لبنان الى المشروعات الكبيرة وخاصة في موضوع الامتيازات والاعفاءات الضريبية. في حين لا تتمتع المشروعات الغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين أو بأية تسهيلات أخرى، مما يضعفها في موقف تنافسي غير متكافئ. الى جانب ذلك فإن العديد من التشريعات والتطبيقات الضريبية لا تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها الى الدعم المادي بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

* مشاكل محاسبية: حيث غالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية، مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات السيادية مثل مصلحة الضرائب.

* عدم معرفتها بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي الى طول الوقت لإنجاز معاملاتها.

* ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل والمنافسات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسير اعمالها على الوجه المستهدف[1].

2/ المشاكل والصعوبات التمويلية:

من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل، مثلا على مستوى دول الاتحاد الاوروبي نجد 21% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل، فالحصول على التمويل اللازم يعتبر اشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع، وذلك يرجع الى جملة من الأسباب أهمها:

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، لبنان، الطبعة الأولى، (2006)، ص. ص. 102، 103.

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم:
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يحجمون عن الاقدام على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة[1].

3/ المشاكل والصعوبات التسويقية:

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في:

- انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على انتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة.
- عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة وعدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يدفع بظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلي[2].
- عدم قدرتها على التنبؤ ومسايرة التغيرات الحاصلة في اتجاهات السوق، وهو ما قد يعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة حدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق.
- ضعف الاهتمام بتطوير وتحسين المنتجات بما يتناسب وأذواق ورغبات العملاء المحليين والأجانب، وذلك رغم تميز هذه المؤسسات بالمرونة والروح الإبداعية والابتكارية[3].
- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي الى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسة المزاحمة لتوفر منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي الى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.
- اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات الى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي، أو بالبيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي الى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المنشآت وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

4/ المشاكل والصعوبات الفنية:

وتتمثل المشاكل الفنية في:

- الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية.
- استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

---

[1] سمية شاهيناز طالب وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة استطلاعية**SME's in Algria-، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد 02، جامعة الجزائر، (2021)، ص. 214.

[2] مصطفى عوادي، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

[3] محمد مباني، **سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، (2017)، ص. ص. 37، 38.

- عدم اتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية.
- عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج، للمعايير الفنية والهندسية، بل يتم الاعتماد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات المحدودة، وهذا يحد من قدرتها على التصدير الى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة[1].

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في:

1/ ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة التي تعكسها لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها مواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.

2/ عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت المؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنيت.

3/ عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية، وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها المنظمة العالمية للتجارة OMC سنة 1995، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية، وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية وكذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار، فالمنظمة العالمية للتجارة كما هو معروف تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

[1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص. ص. {104-106}.

- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات، مما يؤدي الى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك.
- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل[1].

4/ عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي ISO، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية وترك المجال لآليات العرض والطلب.

5/ عالمية الحد من التلوث:

لقد أصبح التلوث من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من مخلفات عملياتها الانتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة، وإعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج.

6/ زيادة التكتلات الاقتصادية:

هناك العديد من الدول التي توجهت نحو الانضمام إلى اتفاقيات، ومنظمات وتكتلات اقتصادية عالمية وإقليمية لزيادة قدراتها التنافسية، كما أن المؤسسات تسعى لزيادة التركيز على الاندماج والتحالفات بتجميع مواردها وزيادة فعاليتها[2].

---

[1] مصطفى عوادي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 11، 12.

[2] مالكية أحميده، **محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، (2009)، ص. 10.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإشكال والخصائص التي تميزها، وكذا تطور الإطار التشريعي والتنظيمي لها، تبينت الصعوبة التي اكتنفتها محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود سبب ذلك إلى التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها، هذا ما جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال دراسة أنواع التصنيفات المعتمد في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات.

الفصل الثاني:

استراتيجية العناقيد الصناعية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: استراتيجية العناقيد الصناعية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

في القديم كان كل تجمع بشري يتميز بصناعة أو حرفة معينة للكسب، و يتميز سكان هذا التجمع بالقدرة على الاستفادة من هذه الصناعة، فهناك التجمعات الزراعية التي يعمل معظم سكانها في الزراعة نظرا لما تتميز به منطقتهم من مزايا نسبية للزراعة ولوجود المزارعين المهرة الذين تراكمت لديهم المعرفة و الخبرات، أما بقية السكان غير المزارعين فيعملون في أعمال تخدم هذا النشاط وهناك تجمعات القرى و المدن البحرية التي يعمل معظم سكانها في صيد السمك، في حين تخصصت مجموعة منها في صناعة السفن و مجموعات أخرى في صناعة وسائل الصيد، وهكذا فكل من في هذه المدينة يعمل بشكل أو بآخر في أعمال لها علاقة بالبحر.

ملامح التجمعات العنقودية كانت ظاهرة بعد الثورة الصناعية والعوامل التي ساعدتها في الدول الأوروبية هي المحاولات التخطيطية لها والتي واكبت النمو الصناعي في أوروبا وأمريكا، حيث صاحبتها عدة نظريات أهمها نظرية الموقع الصناعي للألماني ألفرد فيبر (Alfrid Vibre) سنة 1909 التي درس فيها العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للصناعة.

حيث يعد" ألفريد مارشال" Alfrid Marchal " أول من برز اهتمامه بالمنطقة الصناعية في كتابيه (مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1890) وكتاب (صناعة وتجارة سنة 1919)، إذ عالج فيهما الصناعات المتمركزة في مناطق معينة.

كما تنشأ العناقيد الصناعية إما بصورة عفوية كما يحصل في كثير من البلدان المتقدمة النمو مثل إيطاليا، أو نتيجة الطلب على المنتج النهائي أو وفرة عوامل الانتاج، كما قد تنشأ نتيجة لزيادة الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة ما يدفع لإنشاء عنقود، وبمجرد الانتهاء من عملية تكوين العنقود وبداية عملية الانتاج يبدأ العنقود بالتطور والنمو ويستمر في هذا التطور والنمو كلما كان هناك ظهور لشركات ومؤسسات جديدة واختفاء لشركات أخرى وقد يستمر تطور العنقود لعدة قرون.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية.

تعتبر العناقيد الصناعية من بين الاستراتيجيات الحديثة المتبعة في الكثير من الدول المتقدمة في العالم، والهادفة لتنمية وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومساعدتها في التغلب على المشاكل التي تعاني منها والناتجة أساسا عن صغر الحجم.

المطلب الأول: مفهوم العناقيد الصناعية.

تعددت المفاهيم حول العناقيد الصناعية فكل عرفها حسب وجهة نظره.

أولا: تعريف العناقيد الصناعية.

لقد ظهر أول تعريف للعناقيد الصناعية في عام 1990 طرحه البروفيسور "مايكل بورتر" M.Porter» في كتابه" المزايا التنافسية للأمم" Competitve Advantage of Nation" فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووجد أن أفضل بيئة لهذه الشركات هي بيئة العناقيد الصناعية التي كثيرا ما يطلق عليها بالتجمعات الصناعية. [1]

ويعرف العنقود بأنه: "تجمع يضم مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية".

ويعرفه H' Schmitz 1992 بأنه "تجمع جغرافي لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها رأسيا وأفقيا في جميع مراحل العملية الانتاجية مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية"[2].

كما تعرف العناقيد الصناعية من الناحية الأكاديمية عل أنها: " تجمعات جغرافية (محلية، إقليمية، أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة متكاملة[3].

وهناك تعريف آخر للعنقود على أنه: " مجموعة شركات مركزة قطاعيا وجغرافيا، تنتج تبيع تشكيلة من المنتجات المترابطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة[4].

---

[1] فاطمة محبوب، فريدة كافي، **العناقيد الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق نموذج الاقتصاد الصناعي SCP**، مجلة العلوم الادارية والمالية، العدد 02، جامعة ميلة، الجزائر، (2018)، ص. 177.

[2] شيرين سلام، **التنظيم الاداري للعناقيد الصناعية كمطلب تنموي وآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل رؤية المملكة 2030**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد07، (2019)، ص. 135.

[3] نجمة عباس، **زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 03، جامعة باتنة، الجزائر، ص. 31.

[4] محمد طرشي، **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، (2015)، ص. 07.

ووفق "دويرينجر وتركلا Doeinger " & Terkla " فإن العناقيد الصناعية عبارة عن " تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك. وحسب "سيمي"Simmie "و " سينيت "Sennett " فإن العناقيد الصناعية هي: "تركز لشبكة من المنتجين في منطقة جغرافية واحدة تربطها قواسم مشتركة وتعمل تحت نفس ظروف السوق"[1].

الشكل رقم (02): أنظمة التكامل في العنقود الصناعي.

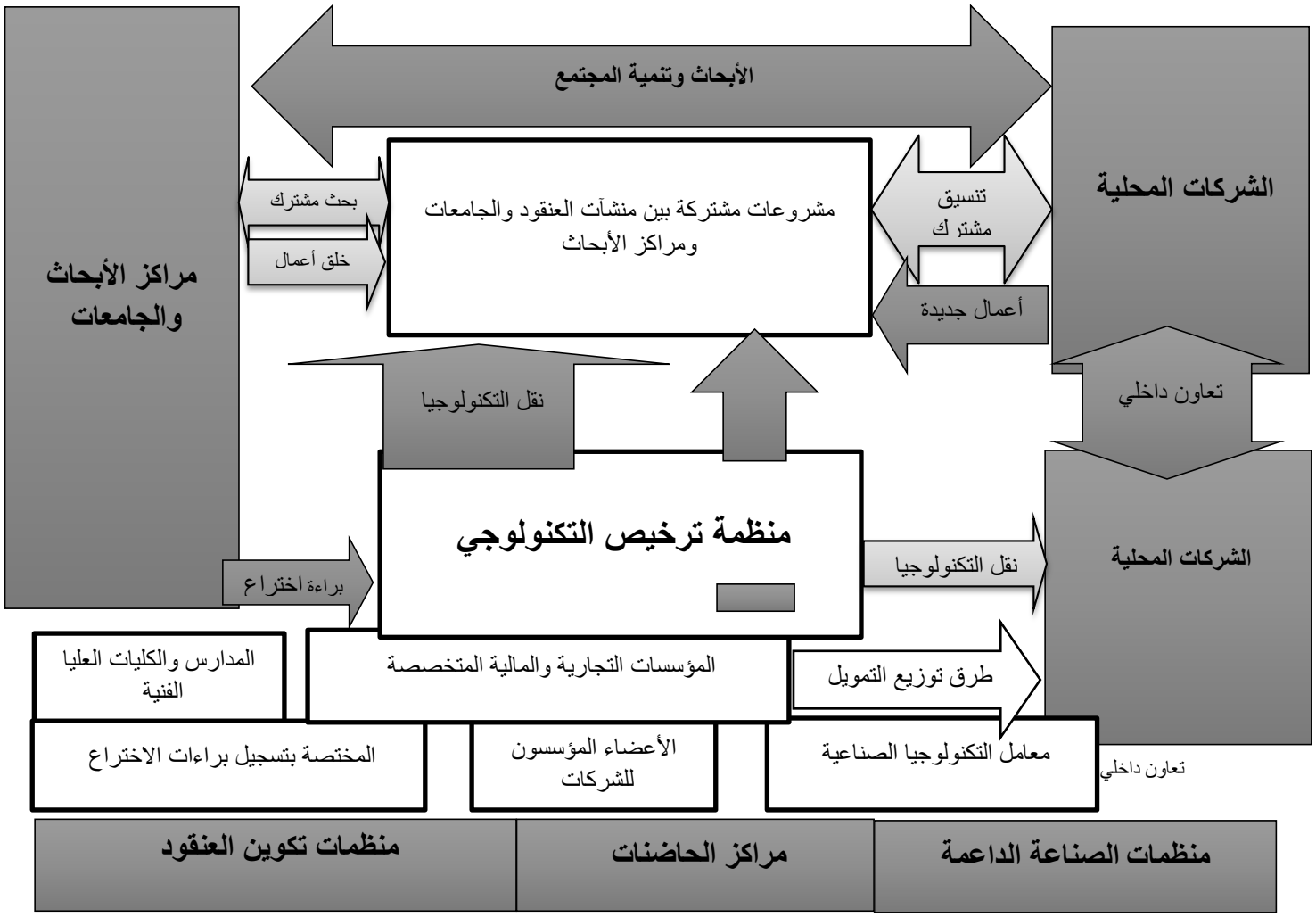

المصدر: محمد طرشي، **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، (2015)، ص. 08.

[1] عبد الله الطيبي، **تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة وهران 02-الجزائر-، (2016)، ص. 84.

ثانيا: خصائص العنقود الصناعي:

يمكن ذكر أهم خصائص العنقود الصناعي في النقاط التالية[1]:

- ✓ العمل على تشجيع الابتكار الذي يؤدي نمو الأعمال التجارية وبعث روح المبادرة من خلال دعم المقاولاتية والمقاولين الشباب.
- ✓ يعتبر العنقود الصناعي من أهم أدوات التنمية الاقتصادية المحلية التي تعمل عل خلق القيمة.
- ✓ يعمل على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تخفيض التكاليف.
- ✓ تعمل على دعم الصناعات المرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الانتاج التي لها دور كبير في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا.
- ✓ يساهم العنقود الصناعي مساهمة فعالة في تنمية القدرة والميزة التنافسية للمؤسسات ومواجهة التحديات، حيث يعتبر من بين أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف العديد من الدول للتغلب على المخاطر التي تواجهه.
- ✓ الامتداد الجغرافي للعنقود الصناعي يمكن أن يمتد على مستوى منطقة أو مدينة معينة أو مجموعة من المدن المرتبطة في إقليم أو مجموعة من الأقاليم أو على مستوى دولة بأكملها، كما يشمل العنقود الصناعي مجموعة من الدول نظرا للتطور الكبير في قطاع النقل والاتصالان وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- ✓ قدرة العناقيد الصناعية على إيجاد موردين محليين لمدخلات الانتاج وبتكاليف أقل نسبيا من استيرادها، مما يؤثر إيجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية[2].

ثالثا: أهمية وأهداف العناقيد الصناعية:

للعناقيد الصناعية أهمية بالغة في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من أهداف سامية تسعى لتحقيقها يمكن ذكرها كالآتي.

1. أهمية العناقيد الصناعية

للعناقيد الصناعية أهمية كبيرة تتمثل في[3]:

- العنقود الصناعي يعتبر من أحد الآليات المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي الكلي من خلال دعم وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخفض معدلات البطالة وجذب

---

[1] عادل غربي، محمد البشير بن عمر، **العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرض لبعض التجارب الدولية مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد01، (2021)، ص. ص. 297- 298.

[2] فريدة حدادة، مداح عرايبي الحاج، **متطلبات العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية، دراسة حالة فرع الطماطم الصناعية الجزائرية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، (2017)، ص. 120.

[3] لطيفة بهلول وآخرون، **استراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-التجربة اليابانية نموذجا-**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، (2020)، ص. ص. 95-96.

الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن التطوير التكنولوجي، الأمر الذي من شأنه زيادة الصادرات الصناعية.

- الحصول على المعارف والمعلومات من الموارد، وخلق فرص المعرفة، ويرجع ذلك إلى القرب الجغرافي، وتعزيز التواصل بين أعضاء العنقود.
- تتمتع المؤسسات التي تعمل ضمن العنقود الصناعي بكفاءة وتنافسية اعلى مقارنة بالمؤسسات خارج العنقود، من حيث تخفيض التكاليف الإنتاجية، توفير البنية التحتية الملائمة للصناعة، وكذا سهولة الحصول على الموارد المالية اللازمة.
- زيادة فرص التخصص، الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة هيكلة الصناعة، وظهور منتجات جديدة تتناسب مع الأسواق المحلية والإقليمية.
- تنمية وتعزيز الكفاءات وخلق ميزة تنافسية مستدامة، من خلال تشجيع التعلم والتجديد وبالتالي تحسين الأداء التنظيمي لمؤسسات العنقود.
- يساهم العنقود في تجمع العمالة المتخصصة وهذا من خلال تجمع المؤسسات العاملة في أنشطة مماثلة أو ذات صلة، الأمر الذي يؤدي إلى جلب عمالة مؤهلة، كفؤة ومتخصصة.

2. أهداف العناقيد الصناعية

يسعى العنقود الصناعي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[1]:

أ. رفع الانتاجية: التعاون والتكامل بين المؤسسات التي تنتمي إلى نفس سلسلة التوريد يمكنها من استغلال الموارد والطاقات على أكمل وجه ممكن ويؤدي ذلك إلى:

- تقسيم العمل ومراعاة التخصص بين المؤسسات الناشطة ضمن العنقود.
- التطوير الشامل والمستمر للمنتجات وطرق الانتاج والتوزيع والتسويق تحت تأثير المنافسة الناتجة على تموقع المؤسسات بقرب بعضها.
- انخفاض تكلفة الانتاج ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة نقل المواد الأولية وتخزينها نظرا للوجود المؤسسات بالقرب من بعضها، وانخفاض تكلفة المخزون نظرا لكون مخرجات العملية الإنتاجية لكل مؤسسة تعد مدخلات للمؤسسة الأخرى دون الحاجة إلى تخزينها.

ب. التجديد والإبداع التكنولوجي: يعد العنقود الصناعي الحاضنة الملائمة للإبداع والابتكار نظرا لتهيئة الإطار المناسب له من خلال تموقع المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات ومؤسسات الدعم التابعة للدولة في نفس الحيز الجغرافي من خلال تزويدها بالأبحاث والخطط اللازمة لتطوير عمل العنقود.

ج. تكوين مشروعات جديدة: نظرا للتسهيلات التي يمنحها العنقود للمؤسسات في الحصول على المعلومات الأساسية إدراك الفرص والتهديدات وخفض الحواجز والقيود التي يفرضها العنقود على انضمام مؤسسات أخرى.

[1] عادل غربي، محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص. 300.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب العناقيد الصناعية.

تتميز العناقيد الصناعية بالعديد من المزايا والعيوب التي تنتج عن تشكله التي سوف تستعرض فيما يلي:

1-مزايا العناقيد الصناعية.

ينتج عن تشكل أو إنشاء العناقيد الصناعية العديد من المزايا، والتي يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- التقليل من تكاليف التبادل أثناء مراحل العملية الانتاجية، وبالتالي تخفيض تكاليف الانتاج بصفة عامة، مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير إلى الخارج مما ينعكس على الاقتصاد ككل.
- ينتج عن العناقيد الصناعية زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الانتاج وجودة المنتجات وزيادة القدرة التسويقية.
- تساعد العناقيد الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على المخاطر التي تواجهها وخاصة مخاطر صغر الحجم، وحل المشكلات بأساليب عاجلة من خلال التعلم التبادلي مساهما في تشجيع روح التعاون في مجال الأبحاث الأساسية.
- تمكن من ضمان طلب وعرض منتظم والالتزام بمعايير متجانسة، وزيادة الأرباح السوقية.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للآلات والطاقات الانتاجية بالإضافة إلى امكانية تنفيذ الطلبيات كبيرة الحجم.
- تمكن العناقيد من تبادل الأفكار والمعلومات بين المؤسسات بعضها البعض[2]، فهي تمثل أحد أهم الأساليب لزيادة الصادرات وخفض معدلات البطالة وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية.

2-عيوب العناقيد الصناعية.

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها استراتيجية العناقيد الصناعية، إلا أنها لا تخلو من العيوب التي يمكن إجمالها في الآتي[3]:

- التركيز الزائد على تخصص العنقود، حيث قد يدفع الانبهار بنجاح تجربة العنقود إلى توجيه جميع السياسات التنموية له، فإذا فشل هذا العنقود أو تم اختيار عنقود خاطئ تأثر بذلك الاقتصاد ككل، كما أن هذا التركيز قد يقود إلى نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

---

[1] عبود رزقين، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 41، جامعة أم البواقي-الجزائر-، (2014)، ص. 164.

[2] إيمان فاروق احداد، **التجربة المصرية في إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية المتكاملة، - دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط-**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية النقل الدولي واللوجستيات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، العدد 15، (2022)، ص. ص. 81-82.

[3] شوقي جباري، حمزة العوادي، **قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية-تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين** – المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد3، (2012)، ص. ص. 39-40.

- عدم قدرة العناقيد الصناعية على التجاوب مع التغييرات الجذرية وغير المحدودة في الصناعة، حيث يعتقد بعض نقاد سياسات العناقيد الصناعية أن التغييرات الجذرية فيها قد تتطلب تغييرا كاملا في العملية الانتاجية، وهو ما سيحاول العنقود مقاومته بالنظر لتكاليفه المرتفعة.
- تعتمد العناقيد على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة وذلك من أجل رفع مستوى التنافسية، لكن الاقتصاد العالمي تسيطر عليه الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات وهو ما قد يضعف من إمكانية بناء عنقود فعال.
- اهتمام سياسات العناقيد الصناعية بالمناطق الحضرية وإهمالها للمناطق النائية.

المطلب الثالث: أنواع العناقيد الصناعية ومعايير تصنيفها

تنقسم العناقيد الصناعية للعديد من الأنواع، وتصنفت وفق العديد من المعايير التي نستعرضها في هذا السياق.

1-أنواع العناقيد الصناعية: تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها، والتي قد تتمحور في تصنيف العناقيد حسب النشأة أو المنتج أو نوعية الترابط وغيرها:

1-1-العناقيد الصناعية حسب النشأة:

حسب النشأة يمكن أن يتكون العنقود بشكل طبيعي (تلقائي)، نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام، أو لوجود المهارات اللازمة لدى سكان المنطقة أو ارتفاع الطلب المحلي[1]. ولتنمية هذا النوع من التجمعات تطبق سياسات معينة لتفعيل التجمع وإزالة العوائق التي تحد من نموه بهدف الوصول للطاقة القصوى من الامكانات المتاحة له، ومعظم دول العالم التي تتبع أسلوب العناقيد الصناعية تركز على هذا النوع من التجمعات، حيث يتميز بمعقولية تكلفته كما أن نتائجه عادة ما تكون سريعة وعلى مستوى كبير من الموثوقية.

1-2-العناقيد الصناعية حسب المنتج:

تنقسم العناقيد الصناعية حسب نوع المنتج الذي تتخصص في إنتاجه مثل: عنقود في جنوب ألمانيا متخصص في صناعة السيارات، وآخر متخصص في صناعة الأحذية، عنقود في جنوب إيطاليا متخصص في صناعة الأزياء والسيراميك، عنقود متخصص في صناعة الجلود، عنقود في أمريكا والهند متخصص في صناعة الحاسبات والبرمجيات، عنقود في مدينة فلندا متخصص في إنتاج الاتصالات، عنقود متخصص في صناعة الأثاث عنقود متخصص في صناعة البتروكيماويات، .... الخ[2].

---

[1] أحمد صديقي، عبد الله الطيبي، **العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الجزائر نموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد 01، جامعة أحمد دراية-أدرار – الجزائر، (2022)، ص. 66.

[2] طروبيا نذير، **خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها مع إشارة إلى تجربة العناقيد التكنولوجية بسيدي عبد الله**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 01، ص. 24.

1-3-العناقيد الصناعية حسب معيار درجة التخصص ونوعية الترابط[1]:

أ-العناقيد الصناعية حسب درجة التخصص: يصنف العنقود حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو في تخصصهم بسوق أو بشريحة معينة من الأسواق والعملاء، مثال ذلك: صناعة الأحذية في شمال إيطاليا الذي يركز على تصاميم تستهدف المستهلكين مرتفعي الدخل.

ب-العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط: هناك نوعين من الترابط.

1-عناقيد مترابطة رأسيا: يتكون فيه العنقود من مؤسسة أو بضعة مؤسسات كبيرة، ويمدها عدد من المؤسسات الأصغر بمدخلات الانتاج وهي علاقة قائمة بين المشترين والبائعين.

2-عناقيد مترابطة أفقيا: وهي عناقيد مندمجة بشكل أفقي وتتكون من مجموعة الصناعات مشتركة في الأسواق العامة للمنتجات النهائية أو تستخدم تكنولوجيا مشابهة أو مهارات عمالية متشابهة أو تحتاج الى موارد طبيعية متماثلة.

1-4-العناقيد الصناعية حسب الهيكل[2]:

قسم "إيريك ماركيسن" Eric Markusen" العناقيد الصناعية حسب هيكلها إلى أربعة 04 أنواع لكل منها نوعية مختلفة من العلاقات بين المؤسسات وسياسة مختلفة في رفع القدرة التنافسية وهي:

عناقيد مارشال: وتتكون من مؤسسات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية، ويكون التبادل التجاري بينها كبيرا، وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتها.

عناقيد المحور والأذرعة: وهي التي تسيطر عليها مؤسسة أو عدة مؤسسات كبيرة يخدمها عدد كبير من المؤسسات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، وقد يضم العديد من المؤسسات التي تستخدم منتجات المؤسسات الكبرى، وعلاقة التعاون هنا هي بين الشركات الكبرى والصغرى ولكنها مفقودة بين المؤسسات المتنافسة.

عناقيد منصات الفروع: وتتكون من فروع المؤسسات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع، كما أن عدد النشاطات والمؤسسات المنبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالمدخلات قليل.

عناقيد المراكز العامة: هي تواجد مقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية، وتقوم العلاقة على البائع (الموردين، والمشتري، المراكز).

---

[1] خبيزة أنفال حدة، **دور استراتيجية العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تجربة فرنسا -مجلة** العلوم الانسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2017)، ص. ص. 427- 428.

[2] وهيبة لبعل، **العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات-دراسة حالة شركة تكييف وتصدير التمور AGRODAT بسكرة-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع تسيير المنظمات تخصص تسيير استراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر بسكرة-(2016)، ص. 84.

1-5-عناقيد صناعية من حيث الحجم:

حيث يمكن أن نميز بين العناقيد الصغيرة والكبيرة الحجم، من خلال حجم المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد الشركات، حيث تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن العنقود الصناعي يجب أن يحتوي على مائة منشأة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفعالية الداخلية الذي يمكنه من مقاومة أي صدمات خارجية[1].

2-معايير تصنيف العناقيد الصناعية: يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفقا للعديد من المعايير[2]:

2-1-حسب مرحلة التطور: تنقسم العناقيد الصناعية وفق لمرحلة النمو إلى ما يلي:

التطور الجنيني: وهي المرحلة التي يكون فيها العنقود صغير ولديه امكانيات نمو كبيرة، طور الانشاء: حيث تظل هناك امكانية لنمو العنقود رغم كبر حجمه، طور النضج: حيث يكتمل بناء العنقود وتصبح امكانية النمو ضئيلة للغاية.

2-2-حسب عمق العلاقات بين الوحدات: وتنقسم العناقيد إلى عناقيد ذات علاقة عميقة أو ضحلة أو غير معروفة وذلك وفقا لعمق الروابط الانتاجية بين الوحدات وعدد المؤسسات القائمة داخل العنقود.

2-3-حسب ديناميكية العمالة: وتنقسم العناقيد حسب تطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار ويعتبر العنقود في حالة استقرار إذا كان التغير في حجم العمالة يتراوح بين 10% إلى -10%.

2-4-حسب أهمية العلاقات الجغرافية: يتم تقسيم العناقيد الصناعية وفقا لمستوى المنافسة طبقا للعلاقات الجغرافية سواء كانت على المستوى الاقليمي أو الوطني الدولي.

---

[1] نبيلة خفاش، شيكرين ديلمي، **مفهوم العناقيد الصناعية وآلية عملها**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، (2022)، ص. 174.

[2] عبيرات مقدم، مصطفى بن نوى، **العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسة العدد الاقتصادي، المجلد 04، جامعة الأغواط-الجزائر-، (2013)، ص. ص. 81-82.

المبحث الثاني: مراحل تشكل العناقيد الصناعية وآلية عملها.

المطلب الأول: مراحل تشكل العناقيد الصناعية[1] :

تمر العناقيد الصناعية بدورات حياة شبيهة بدورة المنتجات الصناعية وهي كالتالي:

1-مرحلة تشكل العناقيد الصناعية.

يتم تكوين هذه العناقيد نتيجة تزايد الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة وتفضيل المنتجين التواجد بجانب عوامل الانتاج أو في الأماكن التي تتوفر فيها الصناعات المغذية، وتبدأ العناقيد في التشكل كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مرحلة تشكل العنقود.

ما قبل مرحلة تشكل العنقود	العناقيد الناشئة
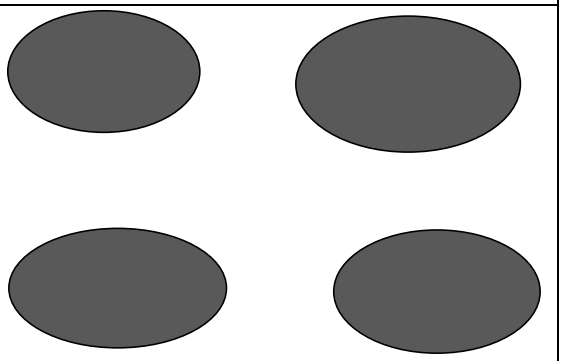	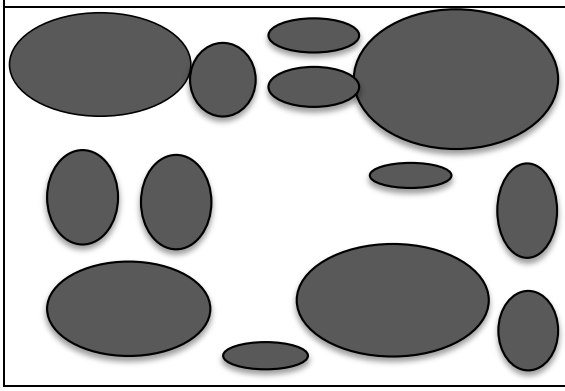

المصدر: بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرجع السابق، ص. 178 .

2-مرحلة توسع العناقيد الصناعية:

عند انتهاء عملية تشكيل العنقود وبداية عملية الانتاج يبدأ هذا الأخير في النمو والتطور، وخاصة في ظل توافر المؤسسات المحلية التي تدعم وتساند العنقود، ووجود المنافسة بين المؤسسات العاملة كما يظهر أهمية الموردين المتخصصين وتبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود، كما تعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث والبنية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين والشكل التالي يظهر مدى توسع العنقود الصناعي.

[1] . بلقاسم زايري، **لعناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر-، العدد 07، (2007)، ص. ص. 177-179

الشكل رقم (04): توسع وتطور العنقود الصناعي.

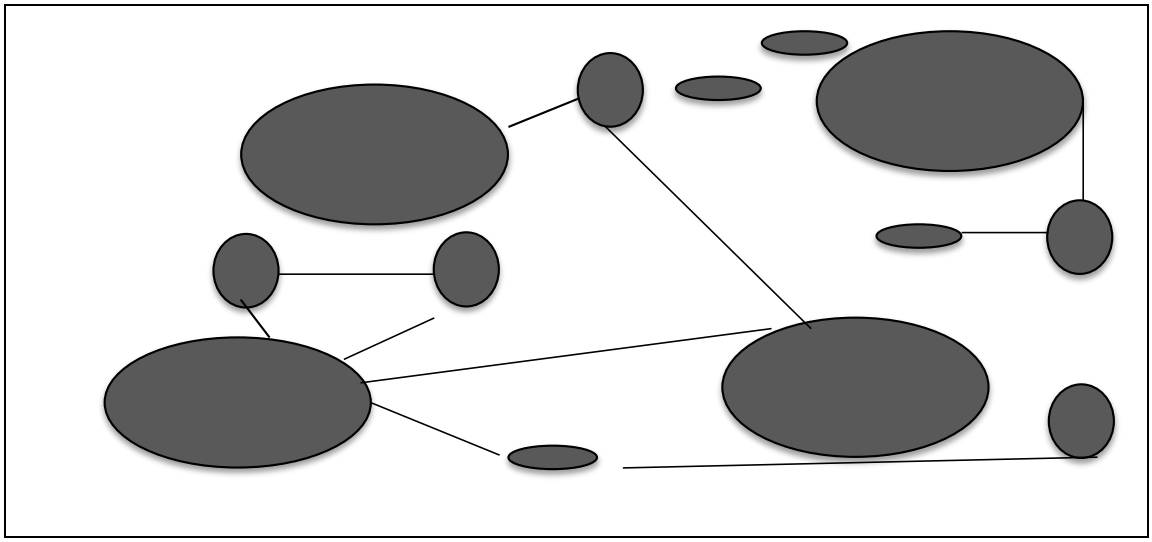

المصدر: بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع السابق، ص. 178.

3-مرحلة العناقيد الصناعية المتكاملة:

إن وجود التعاون ما بين العناقيد قد يؤدي إلى تطورها ويمكن أن نضرب مثال عن عنقود صناعة الأجهزة المنزلية وعنقود صناعة الأثاث بألمانيا، فعلى الرغم من اختلاف المنتجات ومدخلات العملية الإنتاجية واختلاف التكنولوجيا المستخدمة إلا أن هناك نقطة اتصال بين العنقودين وهي عملية بناء المطابخ التي تشمل على الأجهزة المنزلية، ونجد صادرات ألكانيا من هذه النوعية أكبر من صادراتها من الأجهزة المنزلية أو من صناعة الأثاث والشكل التالي يظهر طبيعة التشابك في العناقيد المتكاملة.

الشكل رقم (05): العنقود الصناعي المتكامل.

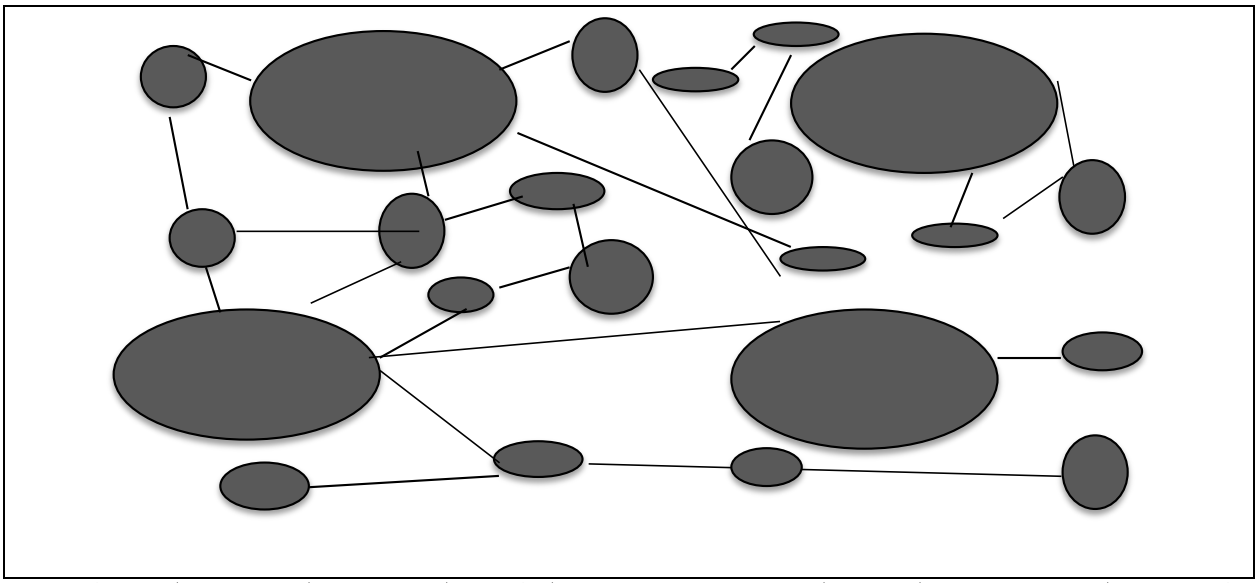

المصدر: بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع السابق، ص. 178.

المطلب الثاني: آليات عمل العناقيد الصناعية:

1-آليات عمل العناقيد الصناعية:

تشتمل آليات عمل العناقيد الصناعية على خمسة مبادئ أساسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ. **التركيز الجغرافي:** تتميز العناقيد الصناعية بتجمعها في رقعة جغرافية واحدة تحوز على الموارد الطبيعية والبنية التحتية، وتنضم المؤسسات الى العنقود رغبة في تخفيض تكاليف الانتاج والحصول على مزايا الحجم، وكذا لوجود دعم عوامل اخرى من موردين وماليين وتقنيين، ووجود يد عاملة مؤهلة تكنولوجيا. ومن مزايا التركيز الجغرافي سرعة وصول المعلومات والوصول الى مختلف الأسواق، وطرق الانتاج والتكنولوجيا.

ب. **التخصص:** يشكل التخصص أحد ركائز قوة العنقود الصناعي، فوجود تجمع مؤسسات متخصصة في انتاج منتجات معينة يمنح قوة لهذا التكتل تمكنه من تطوير منتجاته وبالتالي تحقيق النجاح، وهذا لا يعني عدم انفتاح العنقود على المحيط الخارجي، لأن ارتباطه مع عناقيد صناعية اخرى يساهم في تحقيق التطور.

ت. **الابتكار:** يعد الابتكار أهم معيار يقاس به نجاح العنقود وتنافسيته، فكلما تم ابتكار منتج معين سارعت الأطراف الأخرى إلى إنتاج منتج ينافسه في السوق، حيث يقوم المقلدون بإنتاج منتج مماثل بأقل تكلفة مع امكانية إدخال بعض التحسينات عليه من طرف هؤلاء المنافسين، مما يدفع المؤسسة إلى تطوير منتجاتها وابتكار منتجات قوية يصعب منافستها أو تقليدها.

ث. **المنافسة:** تبنى العناقيد الصناعية على المنافسة التي تعد أهم دعامات وآليات عملها، فالتنافس يحافظ على نسق العمل والنشاط التي يقوم عليها العنقود. كما يعد التنافس بين المؤسسات حافزا لها من أجل تطوير منتجاتها نحو الأفضل، وتساعد على الابتكار وإيجاد تكنولوجيات جديدة تخدم تطور العنقود الصناعي، كما تعمل المنافسة على زيادة الكفاءة المهنية للعمال من خلال التدريب والدورات التكوينية لفائدة أطقم العمال المهنيين والإداريين والتقنيين.

ج. **التعاون:** قد يبدو التعاون متناقضا مع مبدأ المنافسة، لكن هذا ليس صحيحا، فنجاح أي مؤسسة وبروز منتجاتها يجعل المؤسسات تسعى للحصول على هاته المنتجات، ومع تطور العناقيد الصناعية تتعزز فرص التعاون والتبادل بين مختلف مؤسساته، حيث ينشئ العنقود علاقات وروابط بين هذه المؤسسات لزيادة المنفعة المتبادلة، ما يساهم في ابتكار منتجات جديدة تعود بالفائدة على جميع تلك المؤسسات في إطار العنقود الصناعي.

[1] نبيلة خفاش، شيكير ديلمي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 176-177.

المطلب الثالث: العلاقات الصناعية داخل العنقود

إن الهدف من استراتيجية العناقيد الصناعية يكمن في خلق سلسلة انتاجية منظمة للوصول إلى المنتجات الوسيطة والنهائية وفق علاقات منظمة بين مختلف الوحدات المكونة للعنقود، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه التجمعات لابد من توفر آليات تنظم وتسهل العمل والتواصل بين مختلف الوحدات والتي من أهمها:

الأنشطة التابعة: وهي التي ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بعلاقة مباشرة مع مؤسسة كبيرة، وتعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها متوقفة على حركيات المؤسسة الكبيرة، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من العلاقات[1].

أ-التعاقد من الباطن: يقصد به الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية حيث يكون كل منتج نهائي لوحدة معينة عبارة عن مادة أولية بالنسبة لوحدة ثانية في نفس العنقود وفق شروط ومواصفات تحددها الوحدة التي تطلب المادة الأولية، ويعتبر التعاقد من الباطن من أهم أشكال التعاون وفق استراتيجية العناقيد الصناعية وفق نظام العلاقات الأفقية بين المؤسسات وتأخذ عدة أشكال منها:

- **التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الانتاجية:** يتم من خلاله الاتفاق والتعاقد بين منتج أصلي لسلعة ما مع وحدة من الوحدات الانتاجية المشكلة للعنقود لإنتاج نفس السلعة وبشكل مؤقت وفق المواصفات الأصلية وذلك نتيجة عدم قدرة الوحدة المتعاقدة على إنتاج الكمية المطلوبة، وذلك لتغطية الطلب على المنتج.
- **التعاقد من الباطن نتيجة التخصص:** في هذه الحالة تقوم المؤسسة المنتجة للسلعة بتفويض مؤسسة فرعية لإنتاج الكميات المطلوبة من السلعة، حيث تعرف هذه الحالة بالتكامل الرأسي في العملية الإنتاجية.
- **التعاقد من الباطن مع المورد**: في هذه الحالة تسيطر المؤسسة الفرعية على مختلف مراحل الإنتاج (التصميم، التطوير، الإنتاج)، وتخصص في تصنيع أحد مكونات المنتج النهائي بالاتفاق مع الشركة الأم[2].

ب. **المؤسسات المحيطة:** يقصد بهذا المفهوم قيام الشركة الأم بشراء سلع وسيطة أو خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم احدى الوحدات الصغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات وتقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأصلية، وهذا ما يطلق عليه بالتزويد الخارجي والذي يعتبر أحد أشكال العلاقات الراسية بين المنشأة.

ج. **التحالفات الاستراتيجية:** وتمثل علاقات صناعية داخل وخارج مجال الانتاج، خاصة في العناقيد المتطورة عالميا، وينتج عن هذا النوع من العلاقات يهدف توفير مزايا التشارك في الحصول على

[1] محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 9.
[2] مختاري عبد الجبار وآخرون، **استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 04، العدد 01، (2020)، ص. 33.

الخدمات الفنية، والتكنولوجية والمعلوماتية، ومنه توفير تكاليف القيام بهذه العمليات، إلا أن هذا النوع يستدعي وجود قاعدة تشريعية واضحة حتى تتم الاستفادة منه دون تحقيق تجاوزات[1].

المبحث الثالث: العناقيد الصناعية وارتباطها بالقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسعى المؤسسات الاقتصادية لتعزيز قدرتها التنافسية وتعظيم قيمتها المضافة، من خلال تنويع العلاقات فيما بينها، بما في ذلك المؤسسات التنافسية على نفس مجالات النشاط الاستراتيجي، وعلى دفعها لتأخذ مجرى تكامليا وشبكيا .فتشكلت بين المؤسسات علاقات منافسة وعلاقات تعاون، تتجسد الأخيرة في استراتيجيات قائمة على التخصص حول المهنة الأصلية. وتسعى المؤسسة المعاصرة في ظل بيئة شديدة التنافسية إلى كسب ميزة تنافسية على غيرها من المؤسسات العاملة في نفس النشاط، وذلك من خلال إضافة قيمة للعميل وتحقيق التميز عن طريق استغلال إمكانياتها ومواردها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية وأنواعها.

شهدت البيئة العالمية في العقدين الأخيرين العديد من التطورات والتغيرات، التي ميزها التوجه السريع نحو تحرير التجارة الخارجية وقيام التكتلات الاقتصادية، وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد فرضت هذه التغيرات تحديات جديدة على المؤسسة وأصبح التحدي الرئيسي الذي تواجهه هذه المشروعات- في ظل حدة المنافسة التي نتجت عن هذه التغيرات-هو كيفية تحسين قدرتها التنافسية، وخلق مزايا مستديمة والمحافظة عليها لمواكبة تلك التغيرات.

أولا: تعريف التنافسية

يعد مصطلح التنافسية وكذا مصطلح المنافسة من أكثر المفاهيم تداولا على المستويين الاقتصادي والتسييري، فهما يتداخلان ضمن ما يعرف بالميزة التنافسية، حيث تعددت وجهات النظر في هذا الخصوص، وعرفت التنافسية على أنها:

"إمكانية تقديم منتج ذو جودة عالية وبسعر مقبول من طرف المستهلك". حيث ينظر للتنافسية من زوايا مختلفة، فهناك من يرى أنها قيد تحول دون النمو في السوق، وهناك من يرى أنها محفز قوي يدفع نحو بدل المزيد من الجهد، قصد تحسين متواصل للأداء على كل المستويات[2].

[1] محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

[2] وليد بن تريكي، **دور نقل التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط 1، الاسكندرية، (2016)، ص. ص. 102-103.

ثانيا: أنواع التنافسية:

حيث تصنف التنافسية إلى صنفين[1]:

1-تنافسية بحسب الموضوع: وتتضمن نوعين:

أ. تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف وكثيرا ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، ويعد ذلك أمرا غير صحيحا، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع.

ب. تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج، في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهام الذي ينتجه هذا الأخير.

2-التنافسية وفق الزمن: تتمثل في التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية:

التنافسية اللحظية: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الايجابية المحققة خلال الدورة المحاسبية، غير أنه يجب ألا تتفاءل بهذه النتائج، لكونها قد تنجم هن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الايجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

المطلب الثاني: القدرة التنافسية، محدداتها، ومؤشراتها.

نظرا للتطور السريع والمتقدم الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا من ازدهار وذلك يرجع لما تملكه من قدرة تنافسية ومزايا تجعلها تنافس المؤسسات الكبرى ولكل ميزة محددات ومؤشرات تختلف من مؤسسة إلى أخرى فما هي هذه المحددات وهذه المؤشرات؟

أولا: تعريف القدرة التنافسية:

عرفت القدرة التنافسية في بيئات الأعمال الدولية بأنها" مزايا طويلة الأجل تسري وتتدفق عبر منظمة العمل خلال فترة زمنية ممتدة، وتتضمن تلك القدرات التنافسية حماية الموارد الخاصة بمنظمة العمل خلال المستقبل"[2].

ثانيا: محددات القدرة التنافسية:

استعرض "بورتر "M.Porter" عدة محددات تفسر تحقيق القدرة التنافسية ينبغي توافرها في صناعة ما حتى تكتسب الدولة ميزة تنافسية والتي تتمثل في[3]:

---

[1] عمر شريف، كوثر سعاد قودة، **دور العناقيد الصناعية في زيادة كفاءة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، (2022)، ص. 10.

[2] عادل خير الله، ناصر بن عبد الله، **القيادة الاستراتيجية ودورها في تنمية التنافسية لمنظمات الأعمال الدولية بدولة الكويت**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد 22، (2020)، ص. 444.

[3] تامر فكري النجار، **الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية –تجارب عالمية**-دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، (2017)، ص. ص. 68-71.

- **طبيعة عوامل الانتاج:** تأتي عوامل الانتاج كأحد محددات الميزة التنافسية وبالتالي لا يمكن الاستناد عليها وحدها لخلق الميزة، إلا أن مفهوم عوامل الإنتاج عند بورتر أكثر شمولا، فهو يتضمن بالإضافة إلى العوامل التقليدية (الموارد البشرية، ورأس المال، والموارد الطبيعية) عوامل أخرى مثل البنية الأساسية، ومصادر المعرفة، والموقع الجغرافي، ويعتمد تحقيق الميزة التنافسية على مدى توافر هذه المعلومات وكفاءتها وانخفاض تكلفتها. حيث قسمت عوامل الانتاج إلى عوامل أساسية، عوامل متقدمة، عوامل عامة (غير متخصصة)، عوامل متخصصة...الخ.
- **طبيعة الطلب المحلي:** تؤدي طبيعة الطلب المحلي دورا محوريا في تحقيق الميزة التنافسية في أنشطة أو صناعات محددة، ويمكن تقسيم الآثار الناجمة عن الطلب المحلي إلى نوعين هما: الأثار الساكنة: وتأتي من تأثير هذه الظروف على اقتصاديات وفورات الإنتاج، الأثار الحركية: وتأتي من تأثير ظروف الطلب على عمليات الابتكار والتجديد.

كما يشير محدد طبيعة الطلب المحلي الى عدة سمات هامة تتمثل فيما يلي:

هيكل الطلب المحلي وطبيعة واحتياجات المستهلكين.

حجم ونمط معدل النمو في الطلب المحلي.

الآليات التي يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلك في دولة ما إلى الأسواق العالمية.

مدى تدويل الطلب المحلي وتوقعه بمستقبل الطلب العالمي.

- **الصناعات المرتبطة والمغذية:** تعتبر الصناعات المرتبطة والمغذية والمكملة ذات تأثير كبير على القدرة التنافسية الدولية للصناعة، وفي حالة غيابها ينشأ تأثير سلبي على قدرة الصناعة وعلى الصناعة المساعدة وعلى المنافسة الدولية. حيث تركز الميزة التنافسية في الصناعات المغذية على التكامل الرأسي والذي يقصد به قيام المنشأة بإدخال مرحلة إنتاجية تلي تنسيق المرحلة التي تقوم بها سواء كان هذا التكامل الرأسي إلى الأمام أو إلى الخلف، أما في الصناعات المكملة فهي تركز على التكامل الجانبي والذي يعني قيام المنشأة بإنتاج سلعتين مختلفتين ولكنهما مشتقتان من نفس المادة الخام.

استراتيجية المنشآت والهيكل ودرجة المنافسة المحلية: تستطيع المنشأة أن تحقق ميزة تنافسية من خلال اتباع استراتيجية معينة وذلك بتخفيض التكاليف من خلال تقديم المنتجات بأسعار أقل عن المنافسين وتميز المنتج وذلك من خلال تقديم منتج مختلف عما يقدمه المنافسون.

الشكل رقم (06): محددات التنافسية كما أوضحها بورتر

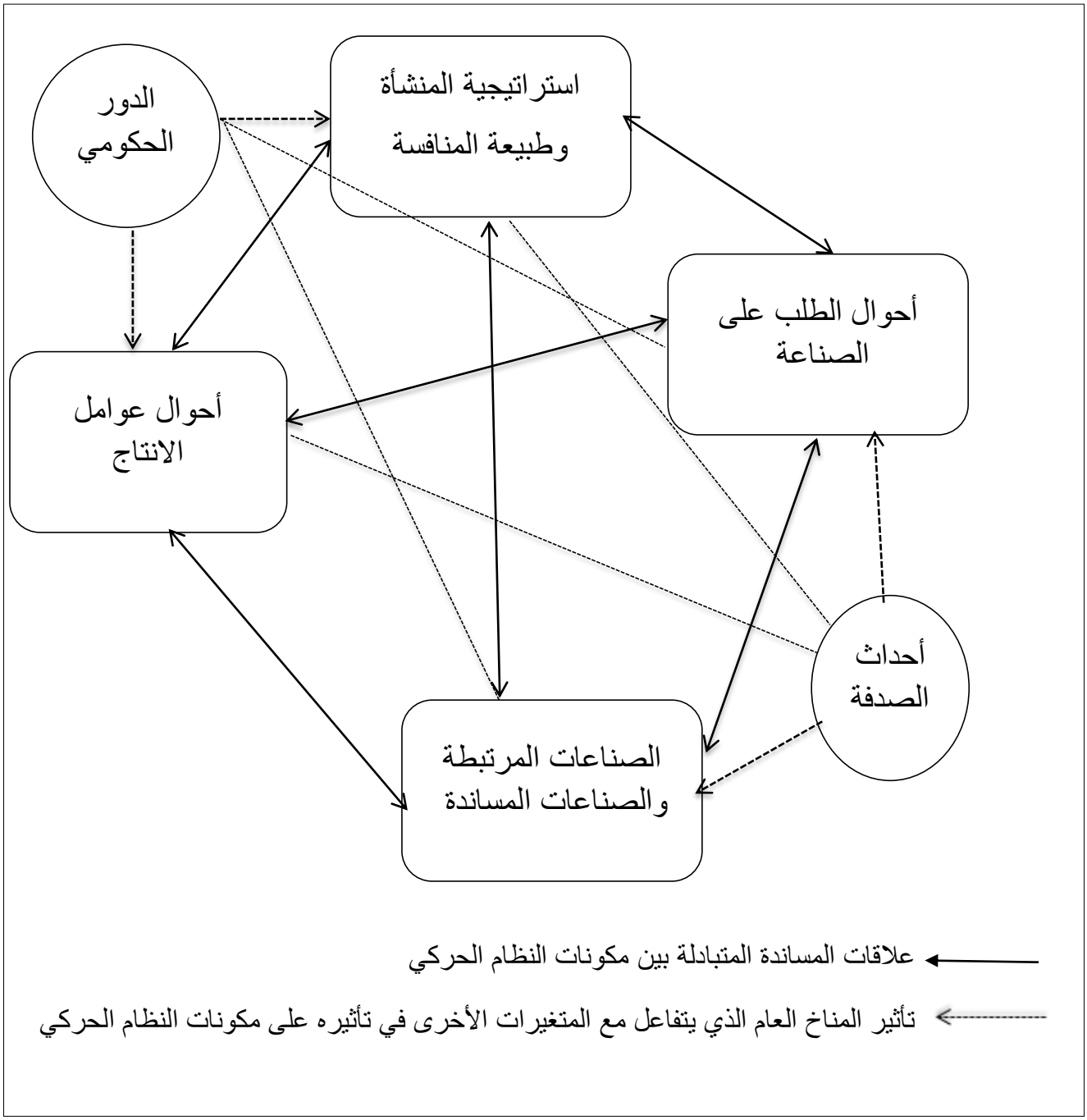

المصدر: تامر فكري النجار، **الاقتصاد المعرفي ودورخ في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الصناعية-تجارب عالمية-**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، (2017)، ص. 69.

ثالثا: مؤشرات القدرة التنافسية:

تختلف مؤشرات قياس القدرة التنافسية على مستوى المشروع عن مؤشرات قياس القدرة التنافسية، فتخفيض التكاليف وزيادة حجم الربحية والحصة السوقية تعد من أبرز مؤشرات القدرة التنافسية للمشروع، غير أن ذلك من الممكن أن يتعارض مع تنافسية الاقتصاد القومي، ففي حالة تخفيض استخدام عناصر الانتاج وتسريح عدد من العاملين بهدف زيادة الربحية فان ذلك ينعكس سلبا على مستوى الاقتصاد القومي لكونه يزيد من مشكلة البطالة وتخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي. والشكل الموالي يوضح الهيكل العام لمؤشرات القدرة التنافسية[1].

الشكل رقم(07): الهيكل العام لمؤشرات القدرة التنافسية.

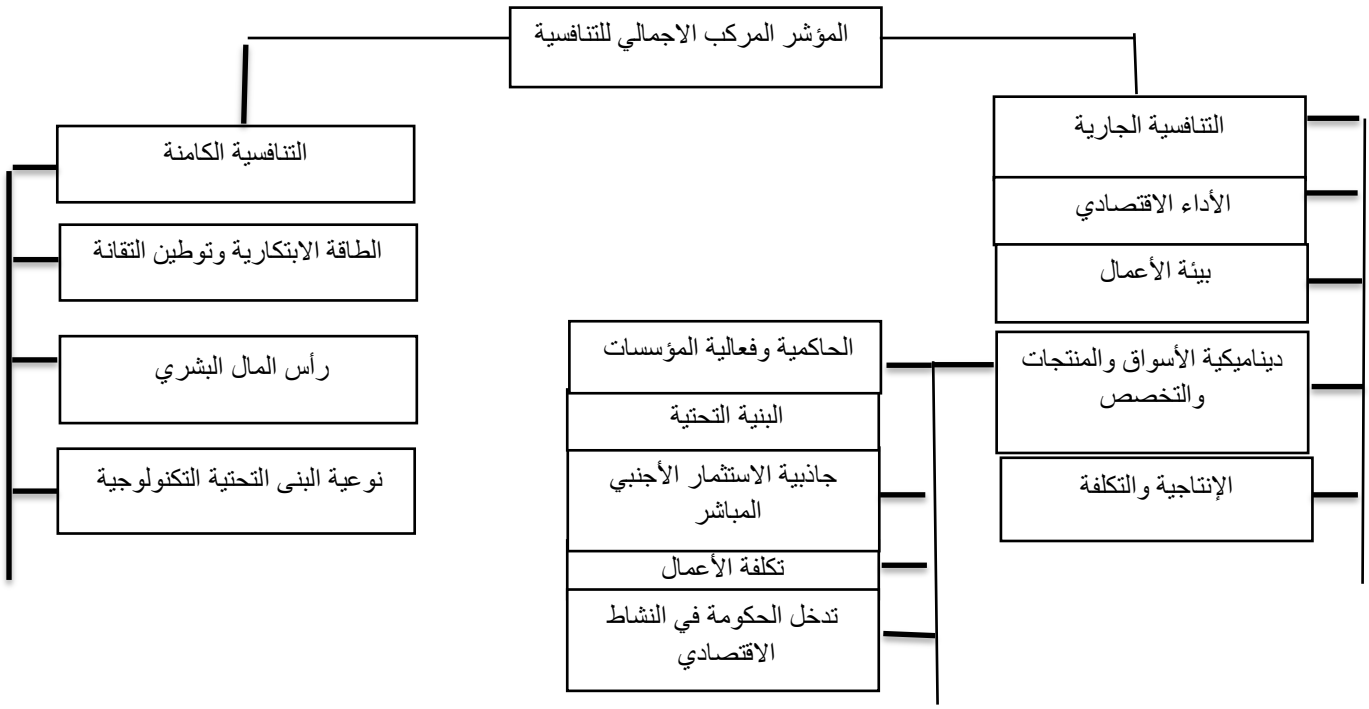

المصدر: الشمري كمال كاظم وآخرون، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، (2016)، ص. 127.

[1] الشمري كمال كاظم وآخرون، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، (2016)، ص. ص. 125-127.

المطلب الثاني: آليات دعم العناقيد الصناعية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ينبغي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رفع تنافسيتها عند دخولها في عناقيد صناعية وذلك من خلال آليات يعتمدها العنقود الصناعي سواء على مستوى أوضاع العرض(المنتجين)، أو أوضاع الطلب(المستهلكين) وهي كالآتي[1]:

1. آليات الدعم على مستوى العرض: يساهم العنقود في دعم المنشآت الداخلة من خلال:

زيادة الانتاجية: إن الهدف الرئيسي لمباشرة المؤسسة لأي عملية انتاجية هو تحقيق أعلى معدلات انتاجية، ودخولها للعنقود يحقق عدة عوامل تساهم في ذلك، ومن أهم هذه العوامل:

سهولة الحصول على المدخلات الانتاجية: إن التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين في المدخلات الأساسية يؤدي إلى سهولة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على متطلباتها وبأقل التكاليف، وتحسين الاتصالات ومنه تمكين الموردين من تقديم خدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم، الأمر الذي يخفض مخاطر عيوب الصناعة.

انخفاض تكاليف الصفقات: يسهم التقارب الجغرافي في العنقود إلى انخفاض التكاليف المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الانتاج مثل: جمع المعلومات، التفاوض، الرقابة، والاشراف. وكلما انخفضت هذه التكاليف تزداد فرص المنشأة في التأثير على السوق من خلال زيادة وتوسيع نشاطاتها، ومنه توجيه طاقاتها إلى إنتاج أكثر أهمية.

انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية): إن ذلك يؤدي إلى خلق ميزة لوجيستية، وتشير هذه الميزة إلى درجة ضبط وإدارة وتدفق المواد الخام، وعمليات الانتاج والتوزيع، والنقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة.

انخفاض تكلفة المخزون: نتيجة علاقات التكامل الخلفي التي تظهر في العلاقات العنقودية من خلال انتاج منشأة بعض المواد الخام التي تحتاج إليها المنشآت الأخرى كمدخلات في العمليات الانتاجية، فإن سرعة تداول المدخلات الوسيطية ولسلع نصف مصنعة والنهائية تزيد، مما يخفض الكميات المخزنة ومنه التكاليف والمخاطر المتوقعة.

زيادة الحصة السوقية: تمثل العناقيد أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وبالتالي تمكن الموردين من الحصول على أسعار مرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع، وهذا على عكس التعامل مع الأسواق المنفصلة التي تؤدي إلى رفع التكاليف.

زيادة القدرة الابتكارية: يسهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز القدرات الابتكارية والتي تمكن المنشآت من الحصول على المدخلات الجديدة، والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كما أن تلك الطاقة الابتكارية تساهم في انخفاض تكاليف التجريب وذلك بسبب توفر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات جديدة وخدمات جديدة.

---

[1] سمية لوكريز، **تعزيز العناقيد الصناعية للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة عنقود سيالكوت في باكستان-**، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة-، المجلد 06، العدد 01، -، جامعة يحيى فارس، - المدية-، (2018)، ص. ص. 112-113.

2.آليات الدعم على مستوى الطلب:

إن تفضيلات المستهلكين تلعب دورا كبيرا في أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العنقود، لذا يعتبر المستهلكين مصدرا هاما لتدفق الأفكار والابتكارات للمنشآت الداخلة في العنقود، لذلك تحرص المنشآت المكونة للعنقود على وجود مركز لخدمة المستهلكين يعمل على تلقي مقترحاتهم وشكواهم، وعلى الجانب الآخر نجد العلاقات التكاملية والتقارب الجغرافي لمنشآت العنقود يؤدي الى انخفاض تكاليف التسوق، وبالتالي يجعل الشراء من العناقيد أكثر جاذبية هذا لوجود عدد كبير من البائعين في مكان واحد، بالإضافة الى ذلك انخفاض تكاليف الانتاج والصفقات والنقل،-كما ذكرنا سابقا – وهذا يخفض السعر النهائي ومنه يحصل المستهلك على منتج عالي الجودة وبأسعار مقبولة، أي ارتفاع القدرة التنافسية للمنشآت المنتجة.

خلاصة الفصل الثاني:

ركزت هذه الدراسة على أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الحجم خلال تطوير قدرتها وصولا إلى محاكاة سلوك المؤسسات الكبيرة في تخفيض التكاليف والأسعار عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، البحوث، التسويق والتدريب...الخ، وغيرها من العناصر الهامة الدافعة للميزة التنافسية، في ظل عالم شعاره المنافسة الشرسة والبقاء للأقوى، وفي سبيل تغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مشاكلها وتنمية قدرتها التنافسية، يجب عليها ربط نفسها في تجمعات وتكتلات صناعية تستفيد منها في بناء تحالفات استراتيجية فعالة تجعلها قادرة على مجابهة تحديات العولمة وتحرير التجارة. ولقد حظيت العناقيد باهتمام كبير من طرف دول العالم، بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، كما أنها تعد سبيلا لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها العالمية.

الفصل الثالث:

دور العناقيد الصناعية في تحديد تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر للتجربة الإيطالية

الفصل الثالث: دور العناقيد الصناعية في تحديد تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر للتجربة الإيطالية.

تمهيد الفصل الثالث:

لقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة تطورات في المحيط الاقتصادي التي تسوده سياسة قائمة على تشجيع الاستثمار بغرض تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمحاربة الفقر وتخفيف من حدة البطالة والقضاء على المعوقات التي تواجهها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي في مساهمتها إلى الزيادة في القيمة المضافة. من أجل رفع قدرتها التنافسية تبنت هذه المؤسسات سياسية العناقيد الصناعية حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المبحث الأول ، أما في المبحث الثاني سنتناول التجربة الجزائرية في مجال العناقيد الصناعية وسنركز على بعض العناقيد الصناعية في الجزائر من بينها عنقود زيت الزيتون في ولايتي البويرة والجزائر، عنقود التمور في ولاية بسكرة، عنقود الطماطم الصناعية في الشرق الجزائري، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى التجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية من خلال مفهومها وخصائصها من أجل تحليل كلا التجربتين سنعتمد على"تحليل سوات SWOT لبورتر" من خلال بيان نقاط القوة، نقاط الضعف ،الفرص والتهديدات.

المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أعطت الحكومة أهمية كبرى ومجالا واسعا لدعم نمو وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع نصوص خاصة على رأسها الأمر 01/18 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللوقوف على واقع هذا القطاع نوجز أهم تطوراتها من خلال النتائج الإحصائية التالية:

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تطورات ملحوظة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 إلى غاية نهاية السداسي الأول سنة 2019 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010- 2019)

عدد م ص م / السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	النسبة(%)	المجموع
2010	618515	557	5.38%	619072
2011	658737	572	6.5%	659309
2012	711275	557	7.97%	711832
2013	777259	557	9.27%	777816
2014	851511	542	9.54%	852053
2015	934037	532	9.68%	934569
2016	1022231	390	9.42%	1022621
2017	1074236	267	5.07%	1074503
2018	1141602	261	6.26%	1141863
30/06/2019	1171701	244	2.6%	1171945

Source : Elaboré par nous-mêmes d'après les données du Ministère de l'industrie et des mines ,Bulletin d'information statistique de la PME (2010-2019).

الشكل رقم(8): تطور اجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

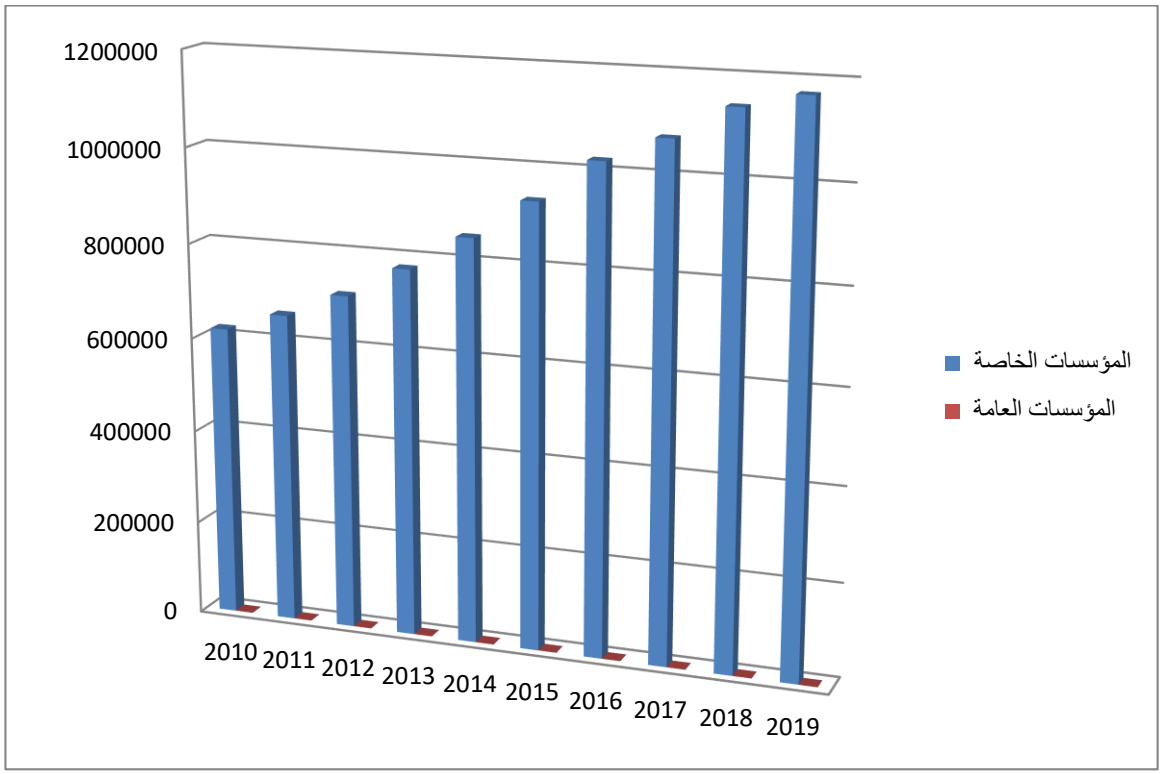

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم03

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه، أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد سنوي مستمر من 619072 مؤسسة في سنة 2010 إلى 1171945مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2019، كما يوضح الجدول نفسه أن معدل النمو يختلف من سنة إلى أخرى بما يتجاوز 5%كل عام وصلت إلى الحد الأقصى عام 2015 بمعدل 9.68%. ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة الدائمة في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث بلغ عدد الشركات الخاصة 1171701 شركة في السداسي الأول من عام 2019. مقارنة ب 618515شركة في عام 2010.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فقد شهدت تراجع مستمر من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ انخفاض من 557 شركة في عام 2010 إلى 244 شركة صغيرة ومتوسطة بنهاية السداسي الأول من عام 2019، وذلك نتيجة مساهمة عملية الخوصصة المتعثرة لهذه المؤسسات أي تحويل طبيعتها القانونية من مؤسسات عامة إلى مؤسسات خاصة مما أدى إلى تراجع في تعدادها وذلك أيضا من قلة الإمكانيات المالية واهتمام الحكومة بالقطاع الخاص من خلال الدعم المادي والمعنوي.

المطلب الثاني: توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2019.

أولا/ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تصنيفات حسب حجم المؤسسة (مصغرة، صغيرة، متوسطة)، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2019

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
مؤسسة مصغرة TPE	أقل من 10 عمال	1136787	97 %
مؤسسة صغيرة PE	من 10إلى 49 عامل	30471	2.6 %
مؤسسة متوسطة ME	من 50إلى 249 عامل	4688	0.4%
المجموع	/	1171945	%100

Source : Elaboré par nous-mêmes d'après les données du Ministère de l'industrie et des mines ,Bulletin d'information statistique de la PME(2019).

الشكل رقم (9): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2019

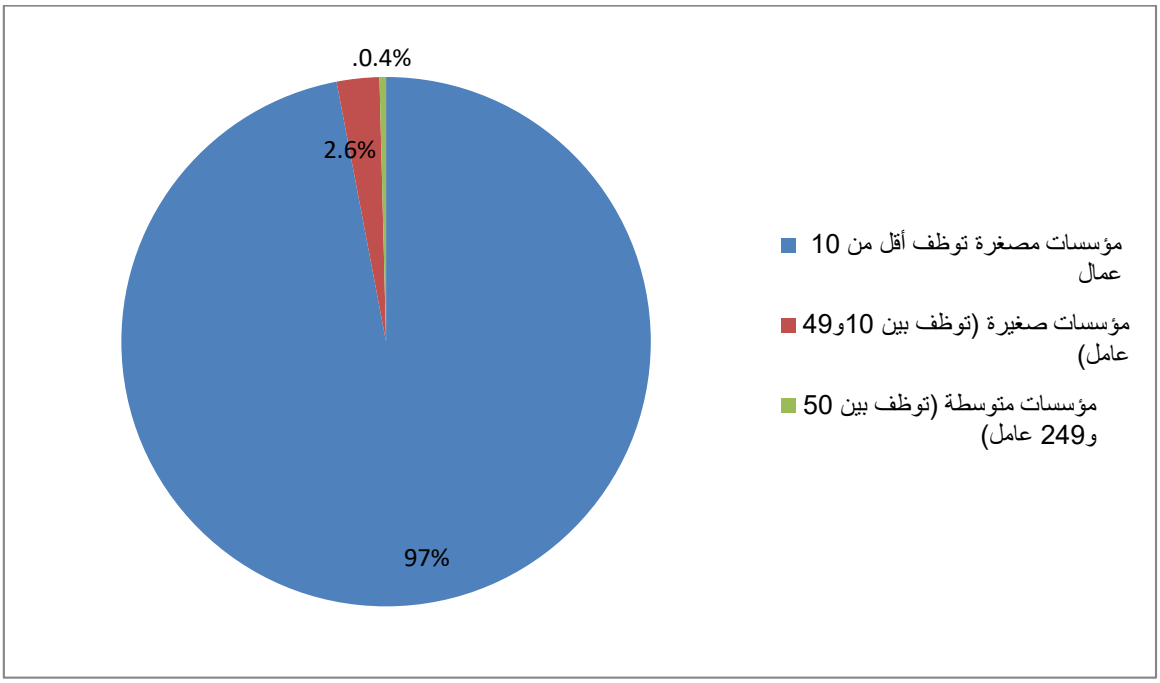

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 04.

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه، أن المؤسسات المصغرة تمثل الفئة المهيمنة والغالبة في توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم بنسبة 97 %في سنة 2019 وذلك نظرا لسهولة إنشائها واعتمادها على رأسمال محدود وعدد قليل من العمال. في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة صغيرة جدا من توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم بنسبة **2.**60%(المؤسسات الصغيرة) و0.40%(المؤسسات المتوسطة) في سنة 2019 والتي تعتمد على رأسمال مرتفع وعدد عمال مرتفع مما يتمثل صعوبة في انشائها مقارنة بالمؤسسات المصغرة سهلة الانشاء.

ثانيا/ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط لسنة 2019.

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بصفة خاصة على أربعة (04) قطاعات رئيسية موضحة في الجدول أدناه الذي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط وذلك في نهاية السداسي الأول عام 2019.

الجدول رقم (5): توزيع (PME) الخاصة على قطاعات النشاط في الجزائر سنة 2019

مجال نشاط (PME)	عدد (PME) الخاصة	النسبة (%)
الزراعة	7275	0.62%
البناء والأشغال العمومية	188275	16.07%
الصناعات التحويلية	102055	8.71%
الخدمات	602695	%51.44
المجموع	900300	100%

Source : Elaboré par nous-mêmes d'après les données du MIPMEPI.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هذه المؤسسات تنتمي إلى أربعة (**04**) قطاعات للنشاط، وتظهر هذه البيانات أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط يبدو غير متوازن، وتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بشكل أساسي على الأنشطة الخدمية بمعدل يزيد عن **45%**، وقد بلغ عددها ب **602695** مؤسسة في نهاية السداسي من عام **2019**. وفي المركز الثاني نجد قطاع البناء والأشغال العمومية الذي بلغ عددها **188275** مؤسسة بنسبة تتراوح بين **29** و35 **%.** في المرتبة الثالثة نجد الصناعات التحويلية بلغ عددها **102055** مؤسسة بنسبة لا تتجاوز **20%**، وأخيرا قطاع الزراعة بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به **7275** مؤسسة بمعدل أقل من **2%.**

الشكل رقم(10): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع

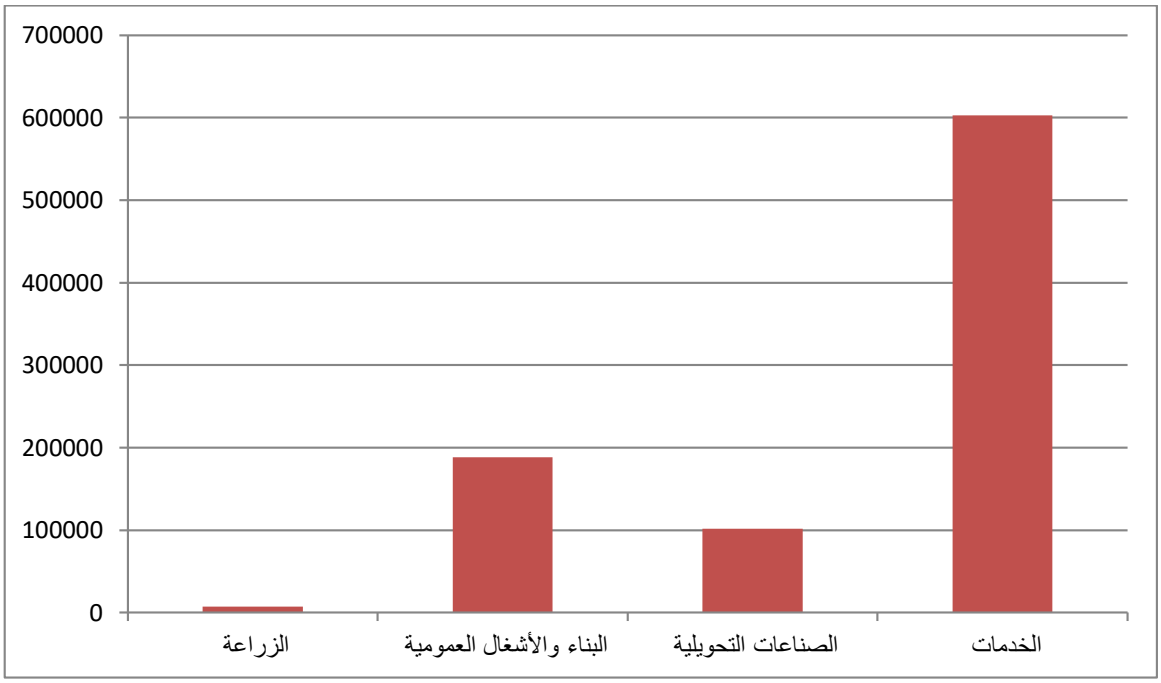

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 05.

ثالثا/ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) الخاصة حسب المنطقة في الجزائر سنة 2019.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخص القطاع الخاص، وهذا لعدم توفر إحصائيات القطاع العام.

الجدول رقم (6): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص حسب المنطقة في الجزائر لسنة 2019

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
الشمال	459146	% 70
الهضاب العليا	144836	%22
الجنوب	55591	% 8
المجموع	659573	%100

Source :Elaboré par nous-mêmes d'après les données du Ministère de l'industrie et des mines ,Bulletin d'information statistique de la PME(2019) .

الشكل رقم(11): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة في الجزائر

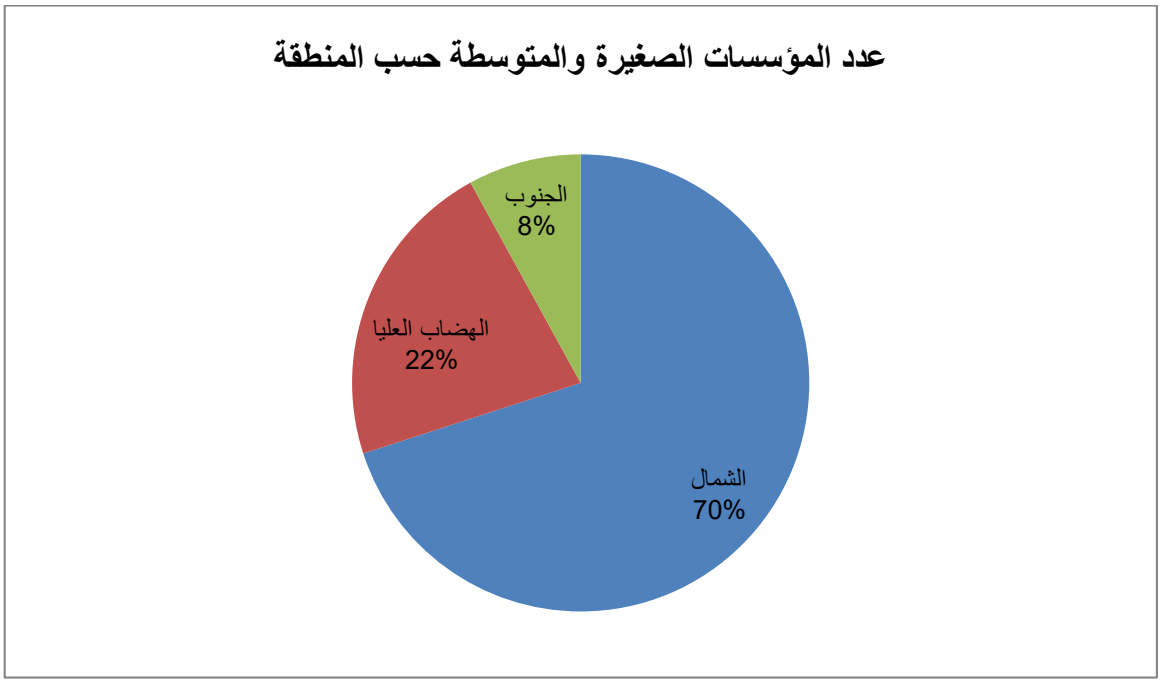

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 06

توضح قراءة الجدول والشكل أعلاه أن النشاط الاقتصادي خلال الفترة من **2010** إلى السداسي الأول من عام 2019 موزع بالكامل في مختلف مناطق الدولة. تتكون منطقة الشمال من **19** ولاية دائم ما تحتل المرتبة الأولى بحوالي 70% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تليها منطقة المرتفعات (الهضاب العليا) بنسبة ما بين 20 و30% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في بلدنا وأخيرا المنطقة الجنوبية بمعدل يكافح من أجل تجاوز عتبة 10 %من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

سجل عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الواقعة في المنطقة الشمالية زيادة قدرها 459146 شركة في نهاية السداسي الأول من عام 2019، وسجلت منطقة المرتفعات أيضا زيادة في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة زيادة قدرها 144836 شركة، شهدت منطقة الجنوب زيادة قدرها 55591شركة صغيرة ومتوسطة.

رابعا/ الهيئات واللجان الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن التطرق إليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(7): الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

اسم الهيئة	مجال العمل
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراحها وتنفيذها، وتزويد المستثمرين بالمعلومات والنشرات الإحصائية اللازمة.
مراكز التسهيل	هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال، المستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز الدراسة وكذا مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية. (المرسوم رقم 79، 17:2003)
المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	هو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى.
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)	أنشئت بمقتضى المرسوم رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 تقوم بالمهام: *دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع. *تدعيم وتقديم الاستشارة ومراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية خاصة المصغرة. *وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها.
الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI)	تقوم الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار بالمهام التالية: *القيام بدراسة الاستثمارات المقدمة وتقييمها والمصادقة عليها أو رفضها. *تقديم التسهيلات الجمركية المتعلقة بالتجهيزات والمواد الأولية التي ترغب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شرائها. *تتحمل الوكالة جزء أو كل التكاليف الاستثمارية تبعا لطبيعة الاستثمار وموقعه وأهميته.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)	أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة21 من الأمر الرئاسي رقم 03/01المؤرخ في 20أوت 2001 ومن أهم مهامها هي: *ضمان ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها. *منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، والتأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون.

	*تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنك معلومات لفائدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	تم إنشاء الوكالة سنة 2004، وهي ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهتم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر وتسييره، والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.
المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تم إنشاء هذا المرصد لترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى دعم وترقية منظومة الاعلام الاقتصادي والاحصائي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على ضوابط ومؤشرات ومعالم علمية وعملية ترصد حركية النمو الاقتصادي ومختلف التطورات التي يمر بها قطاع المؤسسات.
لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)	أنشئت سنة 1994، وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
وكالة التنمية الاجتماعية	وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 1994ومن أهم وظائفها نذكر: *تقديم القروض المصغرة لتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والفردية والتي يتم استغلالها لتوفير العتاد والأدوات والمواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية. *المساهمة في تطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية وتشجيع المهن الحرة. *العمل على تحسين مستويات المعيشة والقضاء على الفقر والتخفيف من حدة البطالة.
بورصات المناولة	هي جمعيات تم إنشاؤها سنة 1991 تتكون من المؤسسات العمومية والخاصة وتهدف إلى خدمة القطاع الاقتصادي وتنميته من خلال الاهتمام بتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن مقرها في الجزائر، وهران، قسنطينة وغرداية ومن مهامها: *إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل خاص بالمناولة. تشجيع الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المالية والبشرية والقدرات

	الإنتاجية للصناعات المحلية. *ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية. *تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.
مجلس ترقية المناولة	نظرا لأهمية المناولة اهتمت السلطات العمومية بترقيتها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وأسست مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس فيما يلي: *اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني. *ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل ساء كانوا وطنيين أو أجانب. *تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.
صناديق الدعم	تساهم الدولة بصناديق دعم على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة ومن بين أهم تلك الصناديق نذكر: *الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. *الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد. *الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية. *الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات. *صندوق دعم الاستثمارات. *الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية. *الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

المصدر: عبود زرقين، تواتية الطاهر، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد41، جامعة أم البواقي، (2014)، ص. ص. 171، 172.

خامسا: البرنامج الوطني للمناطق الصناعية الجديدة حسب برنامج 2022

الجدول رقم (8): البرنامج الوطني للمناطق الصناعية الجديدة حسب برنامج 2022

الجهة	الموقع الإقليمي	الولاية	عدد المناطق الصناعية	المساحة الاجمالية المخصصة(m^2)
	شمال وسط	البويرة(1)، المدية(1)، عين الدفلى(1)، بجاية(2)، الشلف(2)، بومرداس(1)، تيزي وزو(2)	10	19238322

الشمال	شمال شرق	عنابة(1)، قسنطينة(3)، جيجل(1)، ميلة(1)، الطارف(1)، قالمة(1)، سوق أهراس(1)	9	21958510
	شمال غرب	وهران(1)، سيدي بلعباس(2)، مستغانم(1)، غليزان(1)، عين تموشنت(1)، تلمسان(1)، معسكر(1)	8	17180965
	المجموع	/	27	58377797
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة(1)، المسيلة(1)	2	4777501
	الهضاب العليا الشرقية	سطيف(1)، باتنة(1)، أم البواقي(1)، تبسة(1)، برج بوعريريج(2)	6	18912840
	الهضاب العليا الغربية	سعيدة(1)، البيض(1)، النعامة(1)، تيارت(2).	5	3187295
	المجموع	/	13	26877636
المجموع:			42	66017111

Source : Ministère de l'industrie, direction Général de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, ¨**Bulletin d'information statistique de la PME**¨**,** Mars 2022 p36.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن توزع المناطق الصناعية حسب البرنامج الوطني الجديد على شمال وسط، وشمال شرق وشمال غرب ب 27 منطقة، والهضاب العليا، الوسطى والشرقية، والغربية ب 13منطقة.

حسب منشورات وزارة الصناعة لسنة 2022 التي ذكرت فيها أهم إنجازات القطاع فيما يتعلق بإصلاح القطاع العمومي التجاري وحكومة المؤسسات الاقتصادية، إنعاش الاستثمار، تطوير وتثمين العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز تنافسيتها، وقد تم في هذا الإطار حسب. ولإعادة بعث الاستثمار قامت الدولة الجزائرية بوضع قانون الاستثمار الجديد الذي

تزامن مع الاطار التشريعي لمنح العقار الموجه للاستثمار الذي تم إصداره في 2023، الذي يهدف إلى تسريع وتيرة إنجاز المناطق الصناعية ليتم استلام ثلاث مناطق صناعية، من أصل ست مناطق صناعية كلفت الوزارة بإنجازها قبل هذه السنة وهي: المنطقة الصناعية القصر بولاية بجاية، المنطقة الصناعية الأربعطاش بولاية بومرداس والمنطقة الصناعية أولاد بن دامة و بولاية تلمسان، كما نص هذا القانون على إبراز حصيلة نشاط الهيئات المكلفة بدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث قامت مراكز الدعم والاستشارة ومشاتل المؤسسات خلال 2022 بمرافقة 273 حامل مشروع واحتضان 265 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، حيث يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 1.3 مليون مؤسسة.

سادسا: تطور القيمة المضافة من خلال القطاع القانوني للفترة (2015-2020)

الجدول رقم(9): تطور القيمة المضافة من خلال القطاع القانوني للفترة (2015-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع القانوني	2015		2016		2017	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
حصة القطاع العام في القيمة المضافة VA	1313.36	14.22	1414.65	14.23	1291.14	12.775
حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة VA	7924.51	85.78	8529.27	85.77	8815.62	87.225
المجموع	**9237.87**	**100**	**9943.92**	**100**	**10106.76**	**100**

2018		2019		2020	
القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1362.21	12.51	1449.22	12.66	1299.91	12.23
9524.41	87.49	10001.3	87.34	9326.55	87.77
10886.62	**100**	**11450.6**	**100**	**10626.46**	**100**

Source : Ministère de l'industrie, direction Général de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, ¨**Bulletin d'information statistique de la PME**¨**,** Mars 2022 p36.

الشكل رقم (12): تطور القيمة المضافة

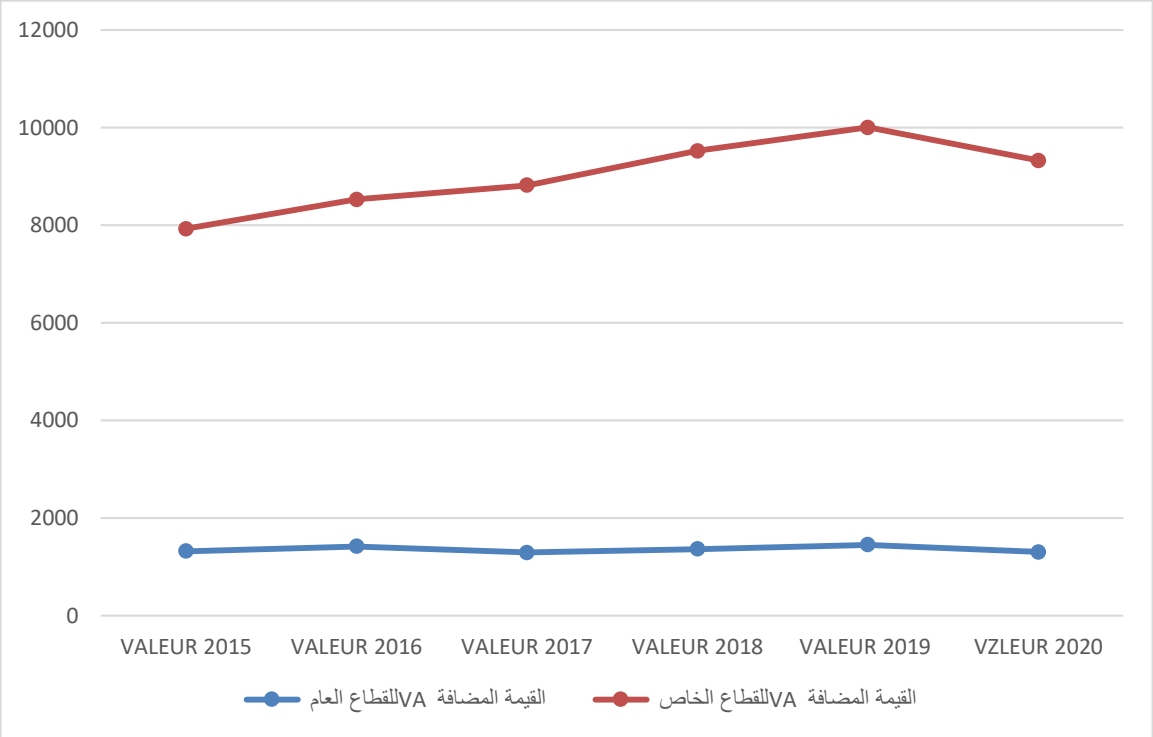

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 09.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن في عام 2020، يظل القطاع الخاص هو الأغلبية أي في تزايد مستمر من حيث القيمة المضافة بمبلغ 9326.55 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 87.77%، مقارنة بالسنوات الأخرى. أما في عام 2016 يظل القطاع العام هو الأغلبية من حيث القيمة المضافة بمبلغ 1414.65 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 14.23%، مقارنة بالسنوات الأخرى.

المبحث الثاني: العناقيد الصناعية في الجزائر.

ظهرت استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر لأول مرة من خلال المؤتمر الوطني للاستراتيجية الصناعية الذي نظمته وزارة الصناعة سنة **2017**، حيث كان غائبا على السياسة الاقتصادية الجزائرية ككل، فتم تصميم سياسة استراتيجية تعمل على جمع المؤسسات في إطار التكتلات أو التجمعات والعناقيد الصناعية لتحسين انتاجيتها و الرفع من تنافسيتها على المستوى الوطني والدولي من خلال تكثيف النسيج الصناعي والعمل على إنتاج المواد الأولية في الجزائر، مع تشجيع صناعات جديدة كالصناعات التكنولوجية والاتصالات كصناعة السيارات، وأيضا استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر وتنمية الصناعات التحويلية، حيث عملت الدولة الجزائرية على توفير كافة التسهيلات من خلال مختلف الهيئات والمؤسسات بإنشاء **20** منطقة صناعية بمواصفات دولية تتوزع على**24** ولاية وذلك قصد إعطاء دفع جديد لعجلة التنمية، هذا من المنظوم العام لسياسة تطوير الاستثمار الصناعي، أما من المنظور الخاص فيلاحظ أن بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيلاحظ ان اغلبها **71.81%** يميل إلى قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، بينما نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي فهي تمثل **16.99%** والتي تنشط في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة فتمثل نسبة **0.26%** من إجمالي المؤسسات الناشطة، وعليه وضعت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار برنامج واسع لتنظيم شعب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شكل تجمعات أو عناقيد **(Cluster Industriel)**[1]. من جهة أخرى فإن تطور العناقيد الزراعية ظاهرة حديثة في الجزائر. وهو موضوع دراسات التقييم منذ الثمانينيات حسب ما جاء في المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية 2025 (SNAT 2025 ،Schéma National d'Aménagement du Territoire)، الذي تمت صياغته في عام 2006، الذي يركز على هذه المناطق. تعد SNAT 2025 محاولة من قبل الحكومة لتعزيز ستة أقطاب للقدرة التنافسية والتميز (PCEs ،pôles de compétitivité et d'excellence)، والتي تشمل القطاع الزراعي. كجزء من SNAT 2025، خططت وزارة الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري (وزارة الزراعة، MADRP ،du Dé veloppement Rural et de la Pêche) لإنشاء ستة أقطاب أو عناقيد في المدن الكبرى والمناطق الريفية بهدف دعم البحث والابتكار الصناعي-الزراعي، والحد من البطالة والعمالة الناقصة، وتعظيم إمكانات الأراضي الزراعية المحلية. وقد خطط برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير عنقود في مجال التكنولوجيا الحيوية والصناعات الزراعية في مناطق حول الجزائر العاصمة وقسنطينة. وقطب الزراعة الصحراوية على طول محور ورقلة -حاسي مسعود -غرداية. وتضمنت الاستراتيجية أيضًا خططًا لعنقود للزراعة العضوية في الجزائر العاصمة والبليدة وتيبازة -بومرداس -تيزي وزو ؛ عنقود زيت الزيتون في البويرة - بجاية - سكيكدة. عنقود للحبوب والخضروات المجففة في قسنطينة-سطيف-تيارت؛ عنقود تربية الأغنام والماعز في الجلفة -الأغواط -البيض -النعامة؛ ومنطقة زراعة النخيل في الوادي-بسكرة وتولقة وورقلة. وعنقود الاستزراع المائي في الطارف -عنابة. بموجب عقد المساعدة الفنية مع البنك الدولي، تعمل وزارة التنمية الريفية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضًا على عنقود الحليب في سوق أهراس.[2]

[1] عبود رزقين، **مرجع سبق ذكره**، ص. 177.

[2] Algeria's move to agricultural clusters unlocks potentil. www.oxfordbusinessgroup.com/reports/algeria/2016-report/economy/coming-together-a-move-towards-production-clusters-is-unlocking-potentia.

المطلب الأول: بعض العناقيد الصناعية في الجزائر.

أولا: عنقود زيت الزيتون في ولايتي البويرة والجزائر:

تشتهر منطقة القبائل الكبرى كل من البويرة وبجاية وتيزي وزو وبرج بوعريريج، بزراعة زيت الزيتون أي **71%** من الشركات المنتجة لزيت الزيتون في الجزائر، و**51%** من مناطق زيت الزيتون و**65%** من إنتاج زيت الزيتون للبلاد. علاوة على ذلك فإن هذه المناطق حاملة للطعم التقليدي للزيتون[1].

يحتل قطاع زيت الزيتون مكانة بارزة في الاقتصاد الفلاحي الجزائري، نظرا للأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقطاع، السياق البيئي، والسياسات الزراعية والريفية المنفذة، وهيكل وخصوصية الأسواق الاستهلاكية، واقتصاديات المياه، ومتطلبات حماية البيئة وتنمية الأراضي. تم تحديد خيار تطوير وتوحيد مجموعة زيت الزيتون في البويرة لوجود اعتبارات متعلقة بوجود ظروف مواتية لهذا المنظور والمتمثلة في[2]:

- وجود قاعدة اقتصادية قوية تتمثل في حديقة مكونة من **173 شركة** من زيت الزيتون، **17%** من إجمالي عدد الشركات المتخصصة في إنتاج زيت الزيتون في الجزائر.
- وجود كتلة حرجة من الجهات الفاعلة الاقتصادية والمؤسسية والعلمية المشاركة في المنطقة، علاوة على ذلك فإن إنشاء مجموعة زيت الزيتون في البويرة هو خطوة أولى نحو تطوير زيت الزيتون العنقودية، على نطاق أوسع.
- يؤدي إنشاء تجمع زيت الزيتون في البويرة إلى الاستجابة للاحتياجات والمطالب الحقيقة التي تركز عليها المؤسسة للابتكار في مجالات متنوعة مثل:

1. استحداث صنف جديد من زيت الزيتون للسوق الجزائري من خلال تحسين جودة زيت الزيتون القبائلي التقليدي.
2. إقامة منظمة اقتصادية فعالة لقطاع زيت الزيتون في المنطقة.
3. تصور وتطوير أجهزة وطرق المعالجة وإعادة التدوير عن طريق المنتجات التي تولدها المطاحن مما يساعد على تقليل تلوث المياه.
4. الترويج لزيت الزيتون القبائلي من خلال محلات السوبر ماركت والسياحة الزراعية والحرف اليدوية، حيث تم تصميم مجموعة البويرة لتكون مساحة مخصصة لتنشيط وتعزيز التراث بهدف تعزيز صورة منطقة القبائل المتوسطية، حيث تتناسب مع سياق تطوير الابتكار الذي يخدم قطاع زيت الزيتون.

---

[1] عادل غربي، محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص. 305.

[2]:Ali Farah, Ait Oubelli M'Hamed, Clustering process in Agriculture and agrifood sector in Algeria: Concepts, policies, lessons learnt and actions in an FP 7 Project. The case of Bouira, Olive oil Cluster.2017,p25,26

الشكل رقم (13): خريطة توضح ولاية البويرة.

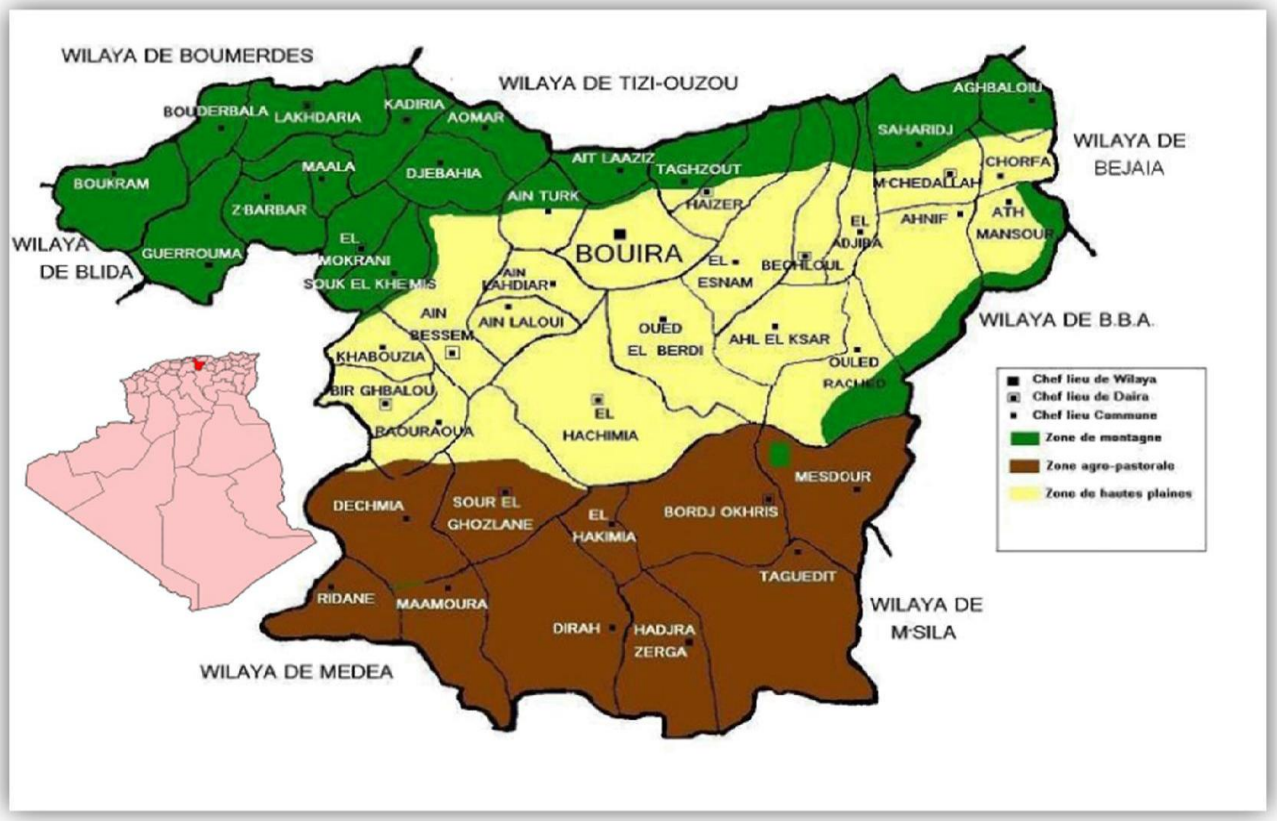

Source: Ali Farah, Ait Oubelli M'Hamed, Clustering process in Agriculture and agrifood sector in Algeria: Conceptspolicies, lessons learnt and actions in an FP 7 Project. The case of Bouira, Olive oil Cluster.2017,p27.

الجدول رقم (10): تطور مؤشرات إنتاج زيت الزيتون في ولايتي البويرة والجزائر.

الفترات	منطقة الزيتون بستان هكتار(هكتار)	منطقة التقرير الزيتون (UAA)		إنتاج زيت الزيتون (HL)		إنتاج النفط في البويرة نسبة الجزائر%
	البويرة	البويرة	الجزائر	البويرة	الجزائر	البويرة
1999-1998	14 934	8	2	-	-	-
2012-2000	19 511	10	3	41 831	42 803	9
نسبة الزيادة	%4	-	-	-	-	-

Source: DSASI, MADR, 2013.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن كمية إنتاج زيت الزيتون تختلف من سنة لأخرى لكل من ولايتي البويرة والجزائر، في الفترة الممتدة من **1998 إلى 1999** توجد **14 934** هكتار زيتون في البويرة بالنسبة لمنطقة الزيتون و**8** بساتين زيتون في البويرة وبستانين في الجزائر بالنسبة لمنطقة التقرير مع غياب إنتاج زيت الزيتون والنفط في هذه الفترة. أما في الفترة الممتدة **من 2000إلى 2012** نلاحظ ارتفاع هكتارات أشجار الزيتون في منطقة الزيتون في ولاية البويرة وبنسبة **4%** حيث أصبحت **19 511** وارتفاعها أيضا في منطقة التقرير حيث أصبحت **10** بساتين في ولاية البويرة و3 بساتين زيتون في ولاية الجزائر مع ارتفاع ملحوظ في إنتاج زيت ال زيتون41 **831 هيكتولتر** في البويرة، و803 **42** هيكتولتر في الجزائر، مع انتاج النفط بنسبة **9%.**

الجدول رقم (11): تطور انتاج زيت الزيتون ومخلفاته من 2012 إلى غاية 2021

	إنتاج زيت الزيتون		إنشاء المنتجات الثانوية (الهوامش)		إنشاء المنتجات الثانوية (بقايا)	
السنوات	**البويرة**	**الجزائر**	**البويرة**	**الجزائر**	**البويرة**	**الجزائر**
2012	3109	39 558	10 880	138 454	6 217	79 116
2013	4214	24 548	21 415	214 658	9 658	75 355
2014	9542	41 652	22 547	96 658	11 954	55 354
2015	2548	22 548	21 254	325 214	13 548	45 325
2016	542	32 654	65 351	235 254	14 242	98 325
2017	2245	214 547	32 254	145 658	22 325	54 985
2018	9541	145 355	54 539	325 584	32 254	32 968
2019	54255	165 586	65 214	658 254	14 2541	14 587
2020	11542	214 356	54 654	142 324	14 254	65 325
2021	54847	145 547	93 548	354 254	10 325	55 325

Source : Ali Farah, Ait Oubelli M'Hamed, Clustering process in Agriculture and agrifood sector in Algeria: Conceptspolicies, lessons learnt and actions in an FP 7 Project. The case of Bouira, Olive oil Cluster.2017, p 28

الشكل رقم (14): منحنى بياني يمثل تطور إنتاج زيت الزيتون في ولايتي الجزائر والبويرة من 2012 إلى غاية 2021.

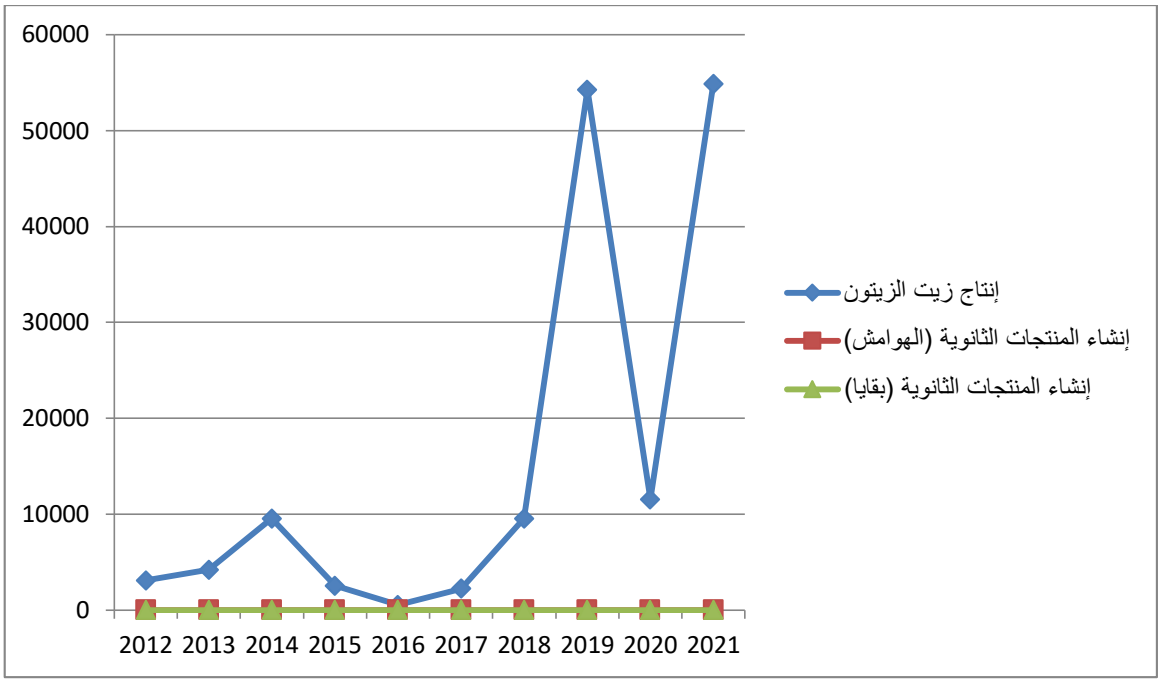

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على نتائج الجدول السابق

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه أن تطور إنتاج زيت الزيتون من **سنة 2012** إلى **سنة 2021** متباين بالنسبة لإنشاء المنتجات الثانوية من هوامش وبقايا، حيث نلاحظ ثبات نسبي في إنتاج زيت الزيتون من **3000طن** إلى 50000 طن **من2012** إلى **2016**، وهذا راجع إلى قلة أشجار الزيتون في هذه الفترة وكثرة حرائق الغابات في تلك المنطقة، وارتفع في سنة **2017** ليصل إلى **000 550 طن**، مع تذبذب من سنة **2018إلى سنة 2021** ليصل إلى **000 510 طن** نتيجة نقص عملية التشجير ونقص في محصول الزيتون في تلك الفترات. أما بالنسبة لإنشاء المنتجات الثانوية (هوامش) فنلاحظ ارتفاع محسوس من **سنة 2012 إلى سنة 2013** يصل إلى **000 650 طن**، لتنخفض تدريجيا في **سنة 2014**، ثم ترتفع ارتفاع تدريجي من **سنة 2015** إلى **سنة 2017**، ثم تنخفض تدريجيا لتصل إلى **000 250 طن** في **سنة 2021** ، أما بالنسبة لإنشاء المنتجات الثانوية (بقايا) فنلاحظ انخفاض شبه طفيف فيها لتصل إلى **000 85 طن** في **سنة2021**.

ثانيا: عنقود الطماطم الصناعية في الشرق الجزائري:

يعتبر عنقود الطماطم الصناعية حديث الإنشاء، حيث يتركز في الجهة الشرقية للبلاد (قالمة، عنابة، سكيكدة، الطارف) لكونها مناطق مهيأة لهذا النوع من الزراعة نظرا للخبرة الكبيرة التي يمتلكها الفلاحين والمردودية العالية للهكتار، حيث تعتمد العديد من مؤسسات تحويل الطماطم على التعاقد مع العديد من الناقلين والموزعين للوصول بمنتجاتها لمختلف الأسواق الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى توريد منتجاتها للعديد من المؤسسات الرسمية (ثكنات عسكرية، جامعات، معاهد، ...الخ)، ويوجد عدد محدود من المؤسسات التي استطاعت تصدير منتجاتها للأسواق الخارجية على غرار مؤسسة **"بن عمر"(CAB)**، حيث صدرت منتجاتها لكل من فرنسا، بلجيكا، وغيرها من الدول الأخرى. حيث تجاوز إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر **13** مليون قنطار **سنة 2020**، ومن أبرز مكونات عنقود الطماطم الصناعي[1]:

- المشاتل النموذجية لتطوير بذور وشتائل الطماطم والمزارعين والمنتجين للطماطم الصناعية **(5000 مزارع).**
- مصانع التحويل والتعليب ومصانع إنتاج مختلف منتجات التغليف والتوضيب (علب، صناديق بلاستيكية، علب كرطون، أوراق التغليف).
- مؤسسات التأمين من المخاطر المتعددة.
- الهيئات الحكومية المرافقة والداعمة لمختلف الفاعلين في قطاع الصناعات التحويلية ومراكز تدريب الفلاحين وعمال قطاع التحويل.
- موردي البذور والأسمدة والمبيدات.

المؤشرات	القيمة
كميات الإنتاج بالطن	500 000
المساحة المزروعة(ه)	27 415
المردودية الكلية (طن/ه)	18.23
الكمية المحولة (طن)	90 900
مردودية الطماطم المحولة (طن/ه)	3.31

المصدر: فريد حدادة، مداح عرايبي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

نلاحظ من خلال الجدول التالي ضعف مردودية الطماطم المحولة والتي تقدر **ب 3.31 (طن/ه)** ويرجع ذلك لكميات الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي والمقدرة ب **900 90 طن** التي تعتبر **18.18 %** من كميات الإنتاج الكلي للطماطم المقدرة **ب 000 500طن**، مع انخفاض في المردودية الكلية لتصل إلى **18.23 طن/ه سنة 2004** وذلك حسب إحصائيات وزارة الفلاحة، نتيجة قلة المساحة المزروعة المقدرة ب **415 27هكتار.**

[1] فريد حدادة، مداح عرايبي الحاج، **متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية**، دراسة حالة –فرع الطماطم الصناعية الجزائرية-الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18، (2017)، ص. 125.

الجدول رقم (12): انتاج الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي في الجزائر بالكميات 310 :طن متري للفترة 2010-2016

السنة / المنتج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الطماطم الموجهة للتحويل	400	400	300	260	440	500	650
الطماطم المضاعفة للتركيز	72.72	72.72	54.54	47.27	80	90.90	118.18

المصدر: فريد حدادة، مداح عرايبي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص. 124

الشكل رقم (15): أعمدة بيانية تمثل إنتاج الطماطم الموجهة للتصنيع في الجزائر 2010 -2016.

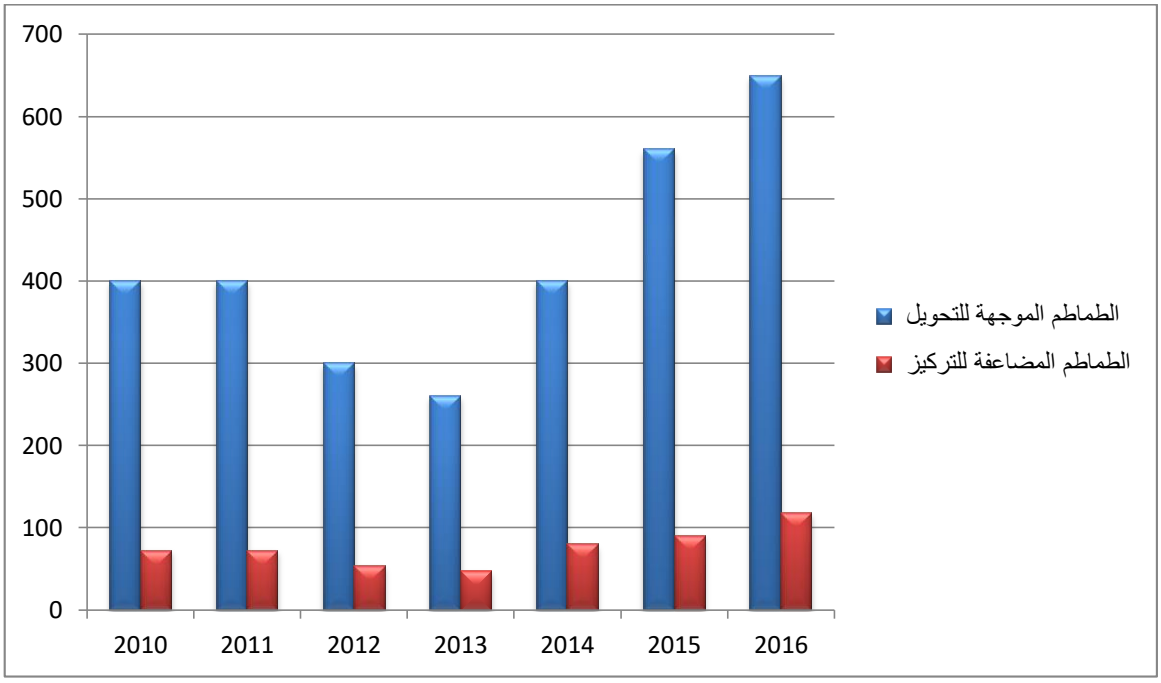

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على نتائج الجدول السابق.

نلاحظ انطلاقا من الشكل البياني رقم (03) ارتفاع حجم الطماطم الموجهة للتحويل في السنوات الأخيرة حيث بلغت أقصاها سنة **2015** بمقدار **500.000 طن**، بمردودية طماطم مضاعفة التركيز قدرت ب **72.720طن**، في حين أعطي تقدير للإنتاج ل**سنة 2016 بحوالي 650.000** طن بمردودية تقديرية قاربت **120.000 طن**، وكانت أقل الكميات الموجهة للتحويل سنة 2013 حيث بلغت أرقاما منخفضة وصلت إلى **260.000 طن**، و بمردودية إنتاجية للطماطم مضاعفة لتركيز قدرت بأكثر من **47.270**

طن وهي أضعف كمية منتجة من الطماطم المضاعفة التركيز، ويرجع ارتفاع الإنتاج الموجه للتحويل الصناعي في السنوات الأخيرة لإعطاء الدولة أهمية أكبر لهذا القطاع بحكم امتلاك الجزائر لموارد طبيعية ملائمة(مناخ مناسب، أرض خصبة)تعطي ميزة تنافسية للمنتج الطماطم، وذلك لبلوغ مستويات إنتاج تكون متقاربة على الأقل مع جيرانها رغم الفارق في الإمكانية الذي هو لصالح الجزائر.

الشكل البياني رقم(16): العنقود الصناعي المقترح لمنتج الطماطم الصناعية في الجزائر.

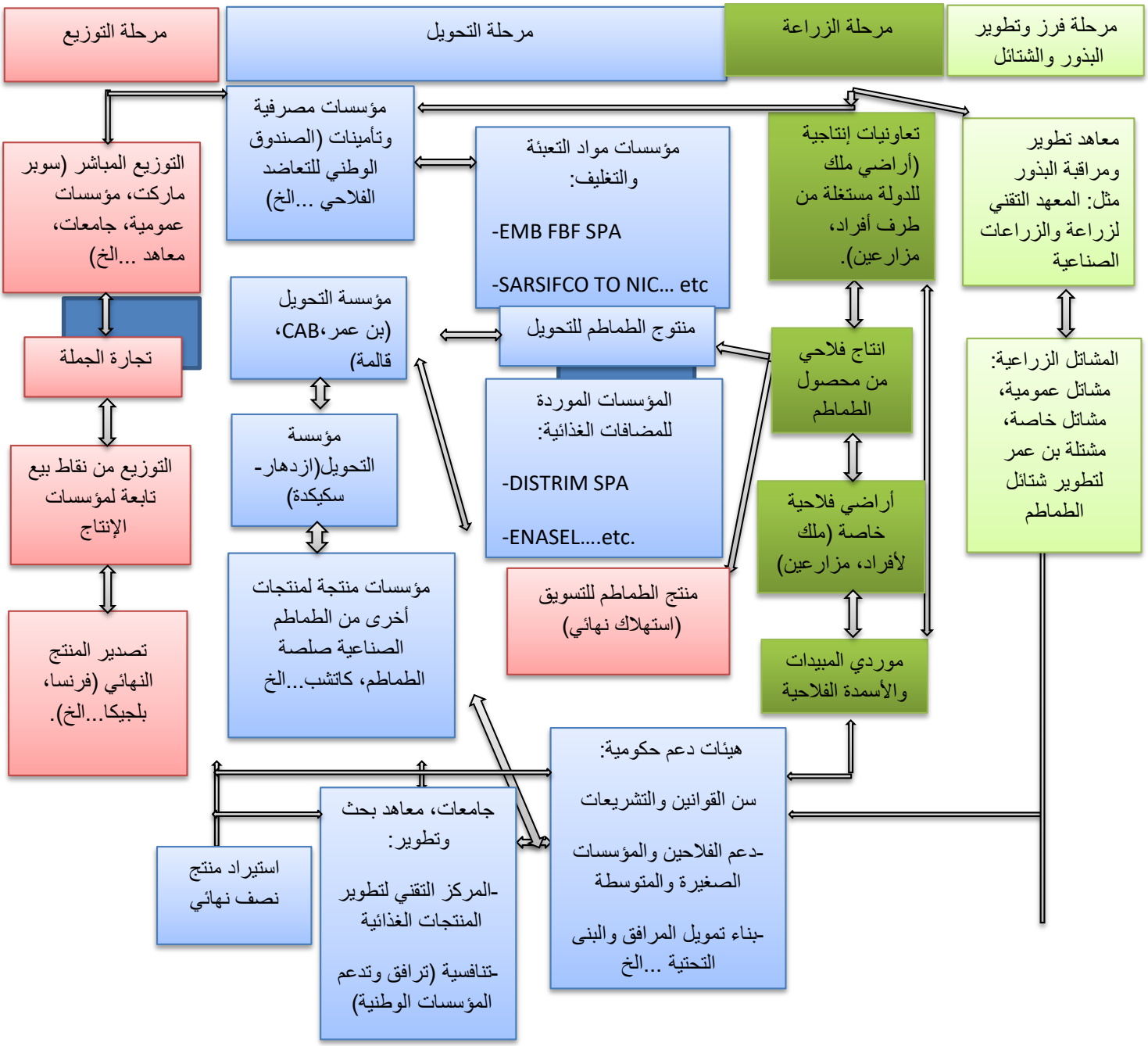

المصدر: فريد حدادة، مداح عرايبي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص. 129.

ثالثا: عنقود صناعة التمور بولاية بسكرة:

يعتبر عنقود التمور من بين العناقيد التي امتازت بجانب إيجابي يتمثل في تقدمه عن باقي العناقيد الصناعية التي سعت الجزائر لاستحداثها في منتوجات وصناعات عديدة كالمشروبات ، الميكانيك ، الطماطم، وغيرها، حيث يعتبر عنقود صناعة التمور فكرة يتم تطبيقها بولاية بسكرة نظرا للأصالة في العمل والقدمية التاريخية لسكان منطقة بسكرة من ممارسة نشاط زراعة التمور منذ الأربعينات، الجودة التي يتميز بها المنتوج المحلي ذو الصيت العالمي " دقلة نور" وأنواعها المختلفة، حيث تعتبر مصدر رزق للعديد من سكان منطقة بسكرة سواء بطريقة مباشرة (أن يكون الشخص فلاح أو يشتري ويبيع في التمور أو يملك وحدة إنتاج التمور، او يعمل في هذه الوحدة، ...الخ) ، أو بطريقة غير مباشرة (أي أن يكون الشخص أو أي جهة كانت طرفا في سلسلة إنتاج التمور)، كما أن وحدات الإنتاج و تصدير التمور بولاية بسكرة تمثل **80%** من إجمالي الوحدات المنتجة والمصدرة على مستوى الوطن[1].

الجدول رقم (13): تطور إنتاج التمور في الجزائر من 2013إلى 2021.

الوحدة: ألف طن.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	848.20	934.38	990.38	1029.60	1085.56	1094	11.36	1200	1300

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

شهد إنتاج التمور في الجزائر ارتفاعا خلال السنوات محل الدراسة أي من **2013 إلى 2021**، بحيث انتقل من **848.20 ألف طن** سنة **2013** إلى حوالي **1.100.0 طن سنة 2017** منها **3%** موجهة للتصدير، حسب ما أكدته الاحصائيات المسجلة في الجدول التي أخذت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما شهدت وفرة في انتاج التمور في **سنة 2019**عبر **18.6 مليون** نخلة موزعة على **167 ألف هكتار**، وأثر من **300** نوع من التمور، مع استمرار وفرتها في سنة **2020و 2021** لتصل إلى **1300**ألف طن، كما تشكل كمية إنتاج الجزائر للتمور ما يعادل **14%** من الإنتاج العالمي، حسب أرقام وزارة الفلاحة الجزائرية.

الجدول رقم (14): إجمالي صادرات التمور في الجزائر من 2013إلى 2021.

الوحدة: ألف طن

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الصادرات	14.71	25.64	28.48	37.00	33.00	45.00	39.00	71.00	76.90

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

[1] لبعل وهيبة، **العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات**-دراسة حالة شركة تكييف وتصدير التمور AGRODAT بسكرة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، تخصص تسيير استراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2016)، ص. ص. 174-177.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي الصادرات في الجزائر في تزايد مستمر، حيث فاقت ما يقارب **20 ألف طن في 2013** وأكثر من **28 ألف** طن في **2015**، حيث بلغت صادرات الجزائر من التمور سنة **2019** قرابة **39 مليون دولار**، وتعتبر فرنسا الزبون الأول للتمور الجزائرية خاصة من صنف "دقلة نور" أما سنتي **2020 وسنة 2021** فتصل اجمالي الصادرات التمور الجزائرية الى ما يقارب **78** ألف طن نتيجة الطلب الدائم لها من طرف الأوروبية خاصة فرنسا وروسيا لكونها أحد أفخر أنواع التمور في العالم، وتتميز بمنافسة شرسة عالميا وعربيا.

المطلب الثاني: تحليل سوات " SWOT" للتجربة الجزائرية في مجال العناقيد الصناعية.

نقاط القوة	نقاط الضعف
○ **1/ عنقود زيت الزيتون لولايتي البويرة والجزائر:** • التوسع المستمر في المساحات الجديدة لزراعة الزيتون التي تزامنت مع توسع ثقافة المشاتل. • جهات فاعلة جديدة لديها موارد مالية لتنمية الصادرات. • تثمين جيد لصادرات زيت زيتون منطقة القبائل. • مساعدات الدولة المواتية لقطاع التصدير وزيت الزيتون. • وجود ثقافة زيتون قديمة. ○ **2/ عنقود الطماطم الصناعية في الشرق الجزائري:** • قرب المصانع من أماكن زراعة الطماطم مما يوفر تكاليف النقل والتخزين. • توفر اليد العاملة الأمر الذي يسرع من وتيرة الانتاج. • استخدام الآلات الحديثة لإنتاج الطماطم الصناعية، وتخزينها وتبريدها لضمان جودة ونوعية المنتوج. • جودة المادة الأولية المستخدمة في	○ **1/ عنقود زيت الزيتون لولايتي البويرة والجزائر:** • ضعف لوجستيات التصدير وضعف ظروف التخزين (المنظمات التعاونية أو التكامل). • سوق محلي مربح لا يعطي حوافز كافية لتحسين التنافسية والجودة زيادة على السوق التقليدية غير المعيارية التي تتميز بضعف إمكانية التتبع. • قنوات التجارة غير الهيكلة وهيمنة القطاع غير الرسمي. • ضعف صورة المنتج بسبب الإتقان الضعيف جدًا للتعبئة والتغليف ووضع العلامات بالإضافة الى ردائه العبوات التي يوضع فيها زيت الزيتون. • ارتفاع منسوب المياه الجوفية مما يضعف من انتاجية الزيتون التي تؤثر على جودة زيت الزيتون. . • تدني إنتاجية بساتين الزيتون السبب الذي أدى إلى تباين كبير في جودة إنتاج الزيتون وزيت الزيتون. • إتقان غير كافٍ لجودة زيت الزيتون. • نقص الإمكانات الصناعية التي تتميز بالمعالجة التقليدية (الافتقار إلى وفورات الحجم)

صناعة الطماطم الصناعية. • وفرة مراكز التخزين. ○ **3/ عنقود صناعة التمور في ولاية بسكرة:** • تنوع التمور في الجزائر ومن أجودها دقلة نور وهي من بين أهم المنتجات الزراعية التي يعول عليها في تنويع صادرات الجزائر، فهذا النوع من التمور يتمتع بأهمية بالغة في الأسواق الدولية والأوروبية نظرا لجودتها العالية. • توفر إمكانيات تخزين التمور تتماشى والزيادة في الانتاج. • وجود المعرفة النسبية سواء على مستوى الفلاحين أو الخبراء وذوي الاختصاص في مجال التمور. • التحكم في العملية الانتاجية والمتابعة الجيدة لوسائل الانتاج بالإضافة إلى التنويع في تشكيلة المنتجات. • امتلاك مخابر لإجراء تحاليل الجودة والنوعية الفيزيائية ونسبة الرطوبة بالتمور وحجمها وغيرها باستثناء التحاليل المكروبيولوجية التي تتم خارج المؤسسات. • توفر العمالة التنفيذية التي لها خبرة سابقة في مجال عملها، مع توفير المؤسسات لهم الظروف الملائمة للعمل كالنقل والاطعام ...الخ.	• صناعة شديدة التلوث وتستهلك المياه • تأثير الظروف الطبيعية كالمناخ على الكميات المنتجة من الزيتون، • غياب مخابر متخصصة في تحاليل زيت الزيتون في الجزائر، حيث يضطر المنتجون الذين يودون التعرف على القيمة الغذائية لمنتوجهم من أجل تسويقه، للذهاب إلى تونس لإجراء التحاليل الفيزيو-كيميائية والمكروبيولوجية وإظهار مستوى للحموضة. • عدم الاهتمام بتقليم وتخصيب الأشجار عن طريق استخدام الأسمدة الضرورية لتسريع عملية تطوير البراعم الفتية. • نقص اليد العاملة. ○ **2/ عنقود الطماطم الصناعية في الشرق الجزائري:** • نقص التقنيات الحديثة الخاصة بالتصنيف والقطف، والتبريد السريع، التخزين البارد الأمر الذي يكبد المؤسسة خسائر فادحة والتقليل من عمر المنتج. • سرعة ظهور العطب الخارجي على منتوج الطماطم بسبب الاستخدام الغير ملائم للأسمدة والمبيدات والذي يتسبب بضعف جودة الطماطم (اللون الأخضر في منتصف الثمرة). • نقص المعرفة العملية والوعي لدى المنتجين بخصوص الأنواع المختلفة للمبيدات والأسمدة. • التغليف الغير ملائم والذي يتسبب بخسائر مرتبطة بالتسويق والجودة. • نقص العمالة الماهرة في عمليات

	القطف وعمليات ما بعد القطف بشكل خاص. وضعف البنية التحتية وشح مياه الري. ○ **3/ عنقود صناعة التمور في ولاية بسكرة:** • المردود المادي الضعيف خاصة في تصدير التمور وذلك لغياب معايير الأداء، وهذا ما يؤدي إلى رداءة نوعية المنتوج وبالتالي ضعف التسويق. • ضعف شبكة التعاون بين المؤسسات المكونة للعنقود التي تعمل كل واحدة منها على حدي، وعدم وجود تواصل أو اتصال بين المتعاملين في نفس المجال. • أخطار إصابة النخيل ببعض الأمراض مثل مرض البيوض ودودة التمر، ... الخ وهي آفات تلحق ضررا بالمنتوج سواء في النخلة أو المخازن، فتعرض التمور الجزائرية لهذه الأمراض يتسبب في ضياع كميات منها، وعملية معالجتها مكلفة جدا. • احتمال وصول كميات من التمور للمؤسسات تحوي أمراض كسوسة التمر حيث يستحيل التأكد من خلو التمر الخام من الأمراض ولو بالمعاينة لدى المورد. • تذبذب تزويد المياه من طرف المصالح العمومية للمياه والتطهير رغم امتلاك الشركة لخزان أرضي للمياه يتم استخدامه عند الضرورة. • نقص مستلزمات الانتاج في مجال إنتاج التمور مثل نقص الموارد المائية وهو ما يضطر السكان إلى اقتسام ما هو متوفر منها، لذلك يتطلب تطوير

	تقنيات الري الحديثة واستعمالها في ري مزارع النخيل • سوق محلي مربح لا يعطي حوافز كافية لتحسين التنافسية والجودة. • السوق التقليدية غير المعيارية التي تتميز بضعف إمكانية التتبع. • ضعف ظروف التخزين (المنظمات التعاونية أو التكامل). ضعف صورة المنتج بسبب إتقان ضعيف جدًا للتعبئة والتغليف ووضع العلامات.

الفرص	التهديدات
○ **1/ عنقود زيت الزيتون لولايتي البويرة والجزائر:** • مساحة واسعة متاحة لزراعة الزيتون في كل من ولايتي البويرة والجزائر. • السياسات العامة المواتية لتنمية القطاع. • القرب والاتفاقيات الخاصة مع السوق الأوروبية. • تسويق المنتوج للجالية الجزائرية في أوروبا وفي بعض أسواق أمريكا الشمالية. • إمكانية التمايز حسب الخصائص المحلية (زيت زيتون القبائل، زيت الزيتون الحر. • سوق كبير ومربح لزيت الزيتون المحلي. • تطوير محلات السوبر ماركت التي تفتح مسارات للزيت المعياري والنوعي. • من المحتمل أن يزداد مستوى الاستهلاك المنخفض مع تحسن القوة الشرائية وانخفاض الأسعار. • تثمين المنتجات الثانوية (المارجين وثفل الزيتون) من خلال إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة لجمعها ومعالجتها.	○ **1/ عنقود زيت الزيتون لولايتي البويرة والجزائر:** • تخفيض الأسعار والهوامش في السوق المحلي (الدخول في إنتاج مزارع جديدة. • الصعوبات التجارية المتعلقة بالإنتاج الجديد والقضايا المتعلقة بثقة المستهلك بالمصانع والمنتجين المحليين لزيت الزيتون والتي قد تدفع المستهلكين نحو شراء زيت زيتون مستورد وغير مفضل ولكنه أكثر سلامة. • المنافسة في بعض الدول الناشئة (إيطاليا، إسبانيا، اليونان ... إلخ) • تفاقم المشكلات المالية للفاعلين الاقتصاديين. • تنفيذ التشريعات الخاصة بالبيئة (تلوث المياه). بالإضافة إلى التغير في الظروف المناخية وتناقص في معدلات هطول الأمطار التي قد تؤثر على كمية الانتاج. ○

• إمكانية التنويع الدولي (زيوت عضوية، زيوت عرقية). • تعاقد الدولة مع مهنيي القطاع بهدف تحسين الإنتاج والجودة وتحقيق تثمين فعال ودائم مع تحسين الظروف المتعلقة بهذا القطاع. • تشجيع الصناعات المكملة والاستفادة من مخلفات الزيتون من خلال استراتيجية صناعية متكاملة. • وجود فجوة بين الانتاج والاستهلاك مما يشجع المنتجين على العناية بالإنتاج وزيادة المساحات المزروعة • تحسين الممارسات الزراعية، وتحسين أساليب الزراعة والاهتمام بالعمليات الزراعية، من حيث إجراءات التقليم والخف بغرض جودة المحصول وبالتالي زيادة الانتاجية.	○ **2/ عنقود الطماطم الصناعية في الشرق الجزائري:** • البقاء عرضة للقوة التفاوضية للتجار والمصدرين في ظل عدم وجود جهة تمثل المنتجين والمزارعين خاصة أصحاب المزارع الصغيرة. • الأسعار المنخفضة التي • تحول دون دخول المنتجين إلى القطاع الصناعي. • الأخطار البيئية مثل شح المصادر المائية وملوحة المياه الجوفية التي تؤثر على المردود الفلاحي للطماطم الصناعية.
○ **2/ عنقود الطماطم الصناعية في الشرق الجزائري:** • زيادة هوامش الربح للمنتجين/ المزارعين وخاصة في الأسواق الخارجية، وخاصة إن تم تطبيق العمليات الخاصة بما بعد القطف مثل الفرز والتصنيف. • تنسيق العمل بين المنتجين المزارعين، ولاسيما التسويق المشترك، وشراء المواد الأساسية وغيرها من المشتريات (للحصول على أسعار وشروط أفضل) والحد من تكاليف الإنتاج والتسويق، بالإضافة إلى التحسين الجماعي لعمليات التغليف وزيادة الجودة.	○ **3/عنقود صناعة التمور في ولاية بسكرة:** • ارتفاع نسبة إصابة التمور بالأمراض كسوسة التمر وغيرها تصل 45% ما يسبب خسائر كبيرة للمؤسسات المكونة للعنقود، وهذا راجع إلى عدم متابعة الجهات الوصية للفلاحين والمنتجين في عمليات الانتاج للتمور ومعالجة النخيل والثمار قبل فترة جني المحصول. • ارتفاع سعر تكلفة التمور الخام بسبب تهريب التمور الجزائرية إلى الدول المجاورة وإفريقيا كمالي والنيجر. • استخدام نظام القبول المؤقت الخاص بمواد التعليب التي يتم استيرادها لأجل استعمالها في تعبئة سلع موجهة للتصدير بحيث يتم تعليق الرسوم والحقوق الجمركية لتلك العملية وينبغي فقط على المصدر تبرير
○ **3/عنقود صناعة التمور في ولاية بسكرة:** • ارتفاع الاستهلاك المحلي للتمور من طرف الشعب الجزائري خاصة في شهر رمضان.	

• ازدهار سوق التمور خاصة مع تراجع أسعار البترول مع إمكانية التوسع إلى أسواق جديدة. • تقديم الدولة للتحفيزات المشجعة للمصدرين في أعمالهم من أجل ترقية وترويج بضائعهم في الأسواق الخارجية بفتح الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) لتقديم الدعم المالي، كإعانات تتمثل في أعباء دراسة الأسواق الخارجية- تكاليف النقل الدولي. • تقديم التسهيلات والدعم اللازم لمصدري التمور مساعدتهم على دخول الأسواق الدولية. • التوجه نحو الطبيعة ويقصد بذلك استعمال مواد كيماوية في هذا المجال. • ارتفاع الاستهلاك المحلي للتمور من طرف الجزائريين خاصة في شهر رمضان، مع اعتماد عادات لاستهلاكه.	استغلاله فعليا لتلك المواد عقب عملية التصدير ودفع رسوم في كل سداسي، إلا أن الشركة لا تستهلك مواد التعليب المستوردة كليا خلال سنة كاملة وإن لم يتم تبريرها تعرض المؤسسة لجزاءات تأخير.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على رسائل بحثية سابقة.

المبحث الثالث: التجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية.

تعتبر التجربة الإيطالية من أشهر وأنجح التجارب في دعم العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم ويمكن تحليل هذه التجربة من خلال التطرق إلى مفهومها وخصائصها والسياسات الداعمة لها.

المطلب الأول: مفهوم العناقيد الإيطالية.

أولا: لمحة تاريخية عن العناقيد الصناعية الإيطالية.

ترتكز معظم العناقيد الصناعية في إيطاليا أو ما يطلق عليها بمصطلح إيطاليا الثالثة شمال شرق ايطاليا ووسطها، وقد قدر عدد العناقيد في ايطاليا ب **200 عنقود** يعمل بها **حوالي 2.200.000 عامل** في القطاع الصناعي، يمثلون نسبة **25%** من اليد العاملة في ايطاليا، ويبلغ عدد المؤسسات بها **90.000** مؤسسة برقم أعمال يقدر **67 مليار أورو** وبحجم صادرات يتعدى **90 مليار دولار**[1].كما يتميز الاقتصاد الايطالي بتركز شديد للمشروعات الصغيرة حيث أن حوالي **90%** من هذه المشروعات تستخدم أقل من **20 عامل**، وتقوم بإنتاج سلع عالية الجودة توجه إلى السوق العالمي، مثل الأزياء و الأثاث، كما تصدر كميات كبيرة من المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية وبعض السلع الانتاجية التي تهيمن على نسبة **80%** من السلع المصدرة، وعلى أكثر من **50%** من أسهم رأس المال في الشركات الأجنبية وتشير الاحصائيات أن **45%** من الشركات الإيطالية بها **10** عمال أو أقل، بينما لا تتعدى هذه النسبة **20%** في ألمانيا وفرنسا، **30%** في بريطانيا، وتساهم هذه المشروعات الإيطالية الصغيرة في تحقيق **42%** من القيمة المضافة في الصناعة و الخدمات غير المالية[2].

الجدول رقم (15): توزيع عدد المؤسسات وعدد العمال بالتجمعات الإيطالية حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

قطاعات النشاط	عدد التجمعات العنقودية	النسبة %	عدد المؤسسات بالتجمعات العنقودية	النسبة%	عدد العمال بالتجمعات العنقودية	النسبة %
النسيج والملابس	45	28.8	63954	30.1	537435	27.9
السيراميك	38	24.4	56816	26.7	857320	30.5
منتجات محلية	32	20.5	42287	19.9	382332	19.8
الجلود والأحذية	20	12.8	23441	11	186680	9.7
المواد الغذائية	7	4.5	3781	1.8	33304	1.7

[1] شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سبق ذكره، ص. 45.
[2] مرجع نفسه، ص. 45.

الحلي والآلات الموسيقية	6	3.8	1301	6.1	116950	6.1
منتجات الورق والطباعة	4	2.6	4342	2	35996	1.9
المطاط والبلاستيك	4	2.6	4779	2.2	48585	2.5
المجموع	156	100	212410	100	1928602	100

Source : AZROUL Mohammed ,**diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia,** mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef, Ministère de l'industrie marocain, Maroc, 2006, p .11.

يتبين من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع عدد المؤسسات العدد العمال بالتجمعات الإيطالية حسب قطاع النشاط الاقتصادي، التجمعات العنقودية مكونة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث تضم إيطاليا **156 عنقود** صناعي، تنوع عبر فروع النسيج والملابس، والسيراميك، السلع المحلية، صناعة الأحذية باستحواذها على الحصة الكبرى من حيث الأنشطة مشغلة بذلك أكثر من **1.6 مليون عامل.**

ثانيا: خصائص العناقيد الصناعية الإيطالية:

1. **التخصص المرن:** يتميز الانتاج في التكتل بالتفكك العمودي، أي أن عملية الانتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة، ومنه يقوم العنقود على التخصص وتقسيم العمل تتخصص بموجبه كل شركة بإنتاج جزء معين من عملية الانتاج، وهو ما يساهم في التركيز على الاختصاصات الأساسية والمحافظة على نوعية المنتجات، كما أن تخصص العنقود يضمن تخصص الشركة في مستوى رفيع لتخصص القوة العاملة المحلية، فيصبح التكتل مكانا يحسن تركيز الشركات فيه.

تعد المرونة من الخصائص الأساسية لمدخلات العمل، والشركات التي تضمها التكتلات في ايطاليا كثيرا ما تديرها الأسر التي تملكها وكثيرا ما تكون منشأة الإنتاج قريبة من بيت الأسرة، وتكون القوة العاملة مستعدة لتكييف ساعات العمل حسب الطلب، وقادرة على ذلك كما أن الترتيبات الغير رسمية على المستوى الاجتماعي والمؤسسي من الخصائص الهامة للعناقيد الإيطالية[1].

2. **المعرفة والابتكار:** يمكن تبيين بعض الجوانب المميزة للابتكار في العناقيد الإيطالية، من منطلق أن الابتكار ينطلق من المؤسسة باعتباره عملية انفرادية تحصل داخل المؤسسة يصبح عملية جماعية داخل التكتل الإيطالي، وذلك بسبب تدفق المعارف والطبيعة الترابطية للعلاقات داخل

[1] شوقي جباري، بو ديار زهية، مرجع مستمد من الأنترنيت، (تعزيز **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية)**، ص. 21، نقلا عن،**http: / www.labocolloque 5.voila.net** ، اطلع عليه يوم2023/05/23، على الساعة **09:00**.

التكتل، فتقاسم قوة العمل محليا يمكن من تقاسم تلقائي لمجموعة من المعارف والمهارات بصورة تلقائية في بقية الشركات داخل العنقود.

3. **المنافسة والتعاون والترسيخ المؤسسي:** ما يميز العلاقات التي تربط العنقود الصناعي بأنها علاقات " ترابط بدون تبعية" ، أي أن البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون، فالشركات التي تنتج نفس المنتجات تتنافس منافسة شرسة، ولكن هذه المنافسة تنظمها قواعد السلوك الضمنية، وفي نفس الوقت، تتعاون الشركات داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة كتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الحقيقية. ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا الجانب المؤسسي الذي يميز العناقيد الإيطالية والذي يضم مؤسساتةالدولة والحكومات ونقابات العمال، ومنظمات القطاع الخاص...الخ، هذه الهياكل المتطورة تساعد في تسهيل التعاون بين الشركات وبقية أعضاء المؤسسات العامة.
4. **التنويع والديناميكية :**تؤكد العديد من المؤلفات المتعلقة بالتجربة الإيطالية أهمية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، خاصة المؤسسات الحرفية الصغيرة، ورغم أهميتها الاقتصادية إلا أن لها علاقات مع شركات أكبر حجما والعلاقات داخل التكتلات متنوعة للغاية وتتراوح بين علاقات المساواة والتعددية على أحد طرفي سلسلة القيمة المضافة، والعلاقات الرأسية المتضمنة هيمنة عدد قليل من الشركات الكبرى على الطرف الآخر لسلسلة القيمة المضافة. ولقد تعرضت العناقيد الإيطالية إلى ضغوط متزايدة من المنافسة الدولية أدت إلى شيء من إعادة الهيكلة في تكتلات متعددة، وأفضى ذلك إلى الإمعان في الانحراف عن النموذج المعياري للعنقود الإيطالي، وهناك عدد من العناقيد يضم شركات أقل عددا بسبب التركز الصناعي الذي يحصل من خلال عمليات الدمج والشراء، وهو ما يتيح لها تثبيت علاقات التعاقد من الباطن، التنويع والابتكار والانفتاح في علاقاتها على المستوى الدولي[1].

[1] مرجع نفسه، ص. 21.

المطلب الثاني: تحليل سوات"SWOT " للتجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك. • امتلاكها أهم قطاع صناعي في إيطاليا ألا وهو الأغذية الزراعية، وهو القطاع الذي على الرغم من الازمة الاقتصادية الحالية يمكن أن يتباهى بأداء إيجابي بفضل العلامة التجارية " صنع في إيطاليا". • ظهور أدوات جديدة كركيزة هامة مثل الشراكة الأوروبية للابتكار The Innovation Partnership European (EIP) ، والمجموعات التشغيلية المحلية (OGs) The local Operational Groups التي تجسد الدعم المالي للاتحاد الأوروبي للابتكار الغذائي الزراعي وتشجيع التعاون بين العلم والممارسة. • تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة ببعض المزايا مقارنة بالشركات الأكبر تتمثل في الاستجابة السريعة لفرص السوق الجديدة. • وجود تفاعلات مكثفة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المكونة لها في مجالات تشمل (العرض، التسويق، الابتكار، استخدام العمالة، القيم والمعايير المشتركة والقرب الجغرافي). • إن الشركات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية أثبتت أنها أكثر تحفيزا في التعاون مع الموردين والعملاء لأغراض الابتكار أكثر من الجامعات، على الرغم من أن الابتكار المعزز من خلال التعاون مع الموردين في الواقع أقل من ذلك الذي يتم تحقيقه من خلال التعاون مع الجامعات. • هناك ابتكارات منتجات شائعة في صناعة الأغذية الزراعية، مثل تلك التي تهدف إلى	• يتأثر قطاع الأغذية الزراعية الإيطالية بالحاجة الى الابتكار الذي يعد المحرك الرئيسي لنمو الإنتاجية والقدرة التنافسية. • نقص الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا بسبب بعض القيود الهيكلية الخاصة بها.

تقليل التأثير البيئي للتغليف واستبدال المكونات الملوثة بالمواد الخام التي تتميز بتأثير بيئي منخفض.	

الفرص	التهديدات
• استغلال أنظمة وأدوات المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى إدارة الموارد البشرية والمشاكل البيئية والاجتماعية بطريقة مستدامة. - هناك اهتمام كبير بإدخال مشاريع مستدامة في المستقبل. ابتكارات فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير وإعادة استخدام الموارد المادية، وتنفيذ تقنيات لتقليل استهلاك الطاقة، والنفايات، وتلوث الهواء. • تستفيد الشركات من أنظمة وأدوات المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى إدارة الموارد البشرية والمشاكل البيئية والاجتماعية بطريقة مستدامة. • الاعتماد على الدعم الحكومي الذي يعمل على تقديمُ خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات من خلال مراكز للخدمات ف المناطق الصناعية وتقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، أهمها : ضمانات الائتمان-تؤمن الصادرات- منح شهادات الجودة واعتماد العلامات التجاريةٌ. • الاعتماد على مراكز الخدمات التي تقدم عدد من الخدمات المتعلقة بتنظيم المعارض، تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة، والدعايةٌ للمنتجات. • كذلك تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بالتدريب ودعم الابتكار والتحديث.	• تعرضت العناقيد الإيطالية إلى ضغوط متزايدة من المنافسة الدولية أدت إلى شيء من إعادة الهيكلة في تكتلات متعددة، وأفضى ذلك إلى الإمعان في الانحراف عن النموذج المعياري للعنقود الإيطالي. • وهناك عدد من العناقيد يضم شركات أقل عددا بسبب التركز الصناعي الذي يحصل من خلال عمليات الدمج والشراء، وهو ما يتيح لها تثبيت علاقات التعاقد من الباطن، التنويع والابتكار والانفتاح في علاقاتها على المستوى الدولي.

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على أعمال بحثية سابقة.

التحليل:

نلاحظ من خلال تحليل سووتSWOT الذي استخدم للمقارنة بين التجربتين الجزائرية والإيطالية في مجال العناقيد الصناعية، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا تتمتع ببعض المزايا مقارنة بالشركات الأكبر تتمثل في: الاستجابة السريعة لفرص السوق الجديدة، وجود تفاعلات مكثفة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المكونة لها في مجالات تشمل (العرض، التسويق، الابتكار، استخدام العمالة، القيم والمعايير المشتركة والقرب الجغرافي) ، وأيضا وجود ابتكارات منتجات شائعة في صناعة الأغذية الزراعية، مثل تلك التي تهدف إلى تقليل التأثير البيئي للتغليف واستبدال المكونات الملوثة بالمواد الخام التي تتميز بتأثير بيئي منخفض. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فهي تفتقر إلى التكنولوجيات المبتكرة في مجال الأغذية الزراعية مثل النقص في التقنيات الحديثة الخاصة بالتصنيف والقطف، والتبريد السريع، التخزين البارد، الأمر الذي يكبد المؤسسة خسائر فادحة والتقليل من عمر المنتج... وغيرها من أوجه المقارنة التي ذكرت في كلتا التجربتين في السابق. فالتجربة الإيطالية من أهم التجارب الرائدة في مجال العناقيد الصناعية على الجزائر الاقتداء بها باعتبارها جديدة في هذا المجال واتباع خطواتها للوصول إلى ما توصلت عليه التجربة الإيطالية الآن.

الخاتمة

الخاتمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، من خلال إسهامها في توفير المزيد من فرص العمل وتشجيع العمل الحر، كما أن صغر هذه المؤسسات الذي كان في السابق يعيق نموها وتطورها أضحي اليوم بمثابة خاصية تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساعدتها على التكيف مع العديد من المتغيرات والصدمات. ونظرا لما تقوم به هذه المؤسسات من دور فعال في نمو النشاط الاقتصادي فقد ركزت مختلف السياسات والإجراءات الحكومية في الجزائر في السنوات الأخيرة على تعزيز تنافسية هذا القطاع. حيث أصبحت تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية كبيرة خاصة في القطاع الصناعي سواء بالنسبة لعدد المشروعات أو مساهمتها في القيمة المضافة والعمالة، إضافة إلى أن استثماراتها الإجمالية تعد من الأصول الإنتاجية الهامة في المجتمع. ومن أجل تعزيز قدرتها التنافسية تحاول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني فكرة **العناقيد الصناعية** من خلال ربط نفسها في تجمعات وتكتلات صناعية تستفيد منها في بناء تحالفات استراتيجية فاعلة تجعلها قادرة على كسب مزايا تنافسية.

حاولت هذه الدراسة توضيح أهمية العناقيد الصناعية كاستراتيجية ناجحة في دعم تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقد تم التركيز على قطاع صناعة الأغذية الزراعية، حيث تم اعتماد النموذج المفاهيمي لبورتر " **سووت" SWOT"** لتحليل التجربة الجزائرية بالمقارنة مع العناقيد الصناعية في ايطاليا كتجربة رائدة في هذا المجال.

من خلال الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إدراجها على النحو التالي:

حضيت العناقيد الصناعية باهتمام بالغ الأهمية من طرف العديد من الدول المتقدمة، وهذا ما برهنته التجربة الإيطالية، فقد كان ظهور العناقيد فيها بطريقة عفوية دون أي مساعدة مرافقة من الحكومة، حيث كانت ثمرة انبثاق الظروف السوسيو اقتصادية، والبيئة التاريخية والاجتماعية محفزة.

تميزت مبادرات دولة ايطاليا في مجال العناقيد بمحاولة تحويل نموذج المناطق الصناعية إلى مناطق ذات صناعة تكنولوجية عالية، من خلال تعزيز الروابط بين عالم البحث وعالم الصناعة.

- المناطق الصناعية في الجزائر لاتزال ضعيفة، فهي من جهة غير مستغلة وحولت إلى وجهات أخرى غير الاستثمار، فهي تعبر عن تركزات لمؤسسات صغيرة ومتوسطة، لا يكون فيها تقسيم للعمل، وليس لها اتصال مع منظمات علمية ولا هيئات دعم، على عكس المناطق الصناعية في إيطاليا التي تتميز بالقدرة على الاستثمار مما يتيح فرص العمل، وزيادة الاستهلاك.
- عدم اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على التكنولوجيات المبتكرة في مجال الأغذية الزراعية فهي تتميز بنقص في التقنيات الحديثة الخاصة بالتصنيف والقطف، والتبريد السريع، التخزين البارد، الأمر الذي يكبد المؤسسة خسائر فادحة والتقليل من عمر المنتج. على عكس المؤسسات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة فهي تعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة في صناعة الأغذية الزراعية، مثل تلك التي تهدف إلى تقليل التأثير البيئي للتغليف واستبدال المكونات الملوثة بالمواد الخام التي تتميز بتأثير بيئي منخفض.
- ضعف شبكة التعاون بين المؤسسات المكونة للعنقود في الجزائر التي تعمل كل واحدة منها على حدى، وعدم وجود تواصل أو اتصال بين المتعاملين في نفس المجال، في حين يتميز الاقتصاد الإيطالي بتركز كبير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بالتكامل والترابط فيما بينها.

- تهدف الجزائر حاليا إلى تطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية لإنعاش قطاع الصناعة لاسيما صناعة الأغذية الزراعية أصبح ضرورة حتمية، وإحدى سبل للانتقال بالجزائر من بلد مصدر للمحروقات والمواد الأولية، إلى بلد منتج ومصدر للصناعات الغذائية، مما يسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

أولا: مراجع باللغة العربية

1-الكتب

1. بن تريكي وليد، **دور نقل التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة-**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، (2016).
2. جواد نبيل، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع" مجد"، لبنان، الطبعة الأولى، (2006).
3. رحموني أحمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (2011).
4. الشمري كمال كاظم وآخرون، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، -الأردن-، الطبعة الأولى، (2016).
5. فكري النجار تامر، **الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية- تجارب عالمية-**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (2017).

2-المجلات

1. بن صويلح ليليا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد30، جامعة قالمة، قسم علم الاجتماع، (2008).
2. بن طيرش عطاء الله، بو سالم أبو بكر، **استراتيجية تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية- دراسة تحليلية للعناقيد الصناعية في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد17، جامعة سطيف01، (2017).
3. بن عزوز فتيحة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد10، المركز الجامعي بمغنية، (2018).
4. بن مسعود آدم، **الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد02، العدد07، جامعة الوادي، (2012).
5. بن نذير نصر الدين، **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الابداع-مخبر البحث حول الابداع وتغير المنظمات والمؤسسات، العدد01، جامعة البليدة2، (2011).
6. بهلول لطيفة وآخرون، **استراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-التجربة اليابانية نموذجا-**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد20، العدد02، (2020).
7. بوشيخي محمد رضا، صدوقي غريسي، **أثر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات –دراسة قياسية 2001-2016-**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة معسكر.
8. بوعوينة سليمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد17، المركز الجامعي مرسلي عبد الله-تيبازة-، (2017).

9. جبار شوقي، قمان مصطفى، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد03، العدد01، جامعة الجزائر، (2014).
10. جباري شوقي، العوادي حمزة، **قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية –تجربة إيطاليا الثالثة وادي السيلكون نموذجين-**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد03، (2012).
11. جباري عبد الجليل وآخرون، **الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد01، جامعة الوادي، (2018).
12. حدادة فريدة، مداح عرايبي الحاج، **متطلبات العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية-دراسة حالة فرع الطماطم الصناعية الجزائرية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد18، (2017).
13. خبيزة أنفال حدة، **دور استراتيجية العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تجربة فرنسا-**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد49، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر-، (2017).
14. خفاش نبيلة، شيكرين ديلمي، **مفهوم العناقيد الصناعية وآلية عملها**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، (2022).
15. خير الله عادل، بن عبد الله ناصر، **القيادة الاستراتيجية ودورها في تنمية التنافسية لمنظمات الأعمال الدولية بدولة الكويت**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد22، (2020).
16. زايري بلقاسم، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد07، جامعة فرحات عباس سطيف-الجزائر-، (2007).
17. زرقين عبود **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد41، جامعة أم البواقي-الجزائر-، (2014).
18. زرقين عبود، تواتية الطاهر، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد41، جامعة أم البواقي، (2014).
19. سعيدي نصيرة، ميلود قاسيمي محمد، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد03، العدد01، جامعة الجزائر، (2018).
20. سلام شيرين، **التنظيم الإداري للعناقيد الصناعية كمطلب تنموي وآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل رؤية المملكة 2030**، المجلة العلمية للمستقبل الاقتصادي، العدد07، (2019).
21. صديقي أحمد، الطيبي عبد الله، **العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد01، جامعة أدرار-الجزائر-، (2022).
22. طالب سمية شاهيناز وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة استطلاعية**SME's in Algria-، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد 02، جامعة الجزائر، (2021).
23. طرشي محمد، **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد13، (2015).

24.طروبيا نذير، **خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها مع إشارة إلى تجربة العناقيد التكنولوجية بسيدي عبد الله**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد01.
25.عباس نجمة، **زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد03، جامعة باتنة-الجزائر-.
26.عزيز سامية، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2011).
27.عيساني امحمد، **المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهرسة، المجلد09، العدد04، جامعة الجزائر، (2018).
28.غربي عادل، بن عمر محمد البشير، **العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد01، (2021).
29. فاروق إيمان احداد، **التجربة المصرية في إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية المتكاملة-دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط-**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية النقل الدولي واللوجستيات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، العدد15، (2022).
30.قاضي فاطمة الزهرة وآخرون، **واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية-مؤسسة SARL IDCM نموذجا-**، مجلة البناء الاقتصادي، العدد02، جامعة الجلفة، (2018).
31. قريني فارس، **العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتحالف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- عرض بعض تجارب دولية ناجحة-**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد08، جامعة الجزائر03، (2012).
32.قويدري عبد الرحمان، أقاسم عمر، **العناقيد الصناعية كآلية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد03، جامعة الجزائر، (2019).
33. لوكريز سمية، تعزيز **العناقيد الصناعية للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة عنقود سيالكوت في باكستان-**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، المجلد06، العدد01، جامعة المدية، (2018).
34. محبوب فاطمة، كافي فريدة، **العناقيد الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق نموذج الاقتصاد الصناعي SCP**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد02، جامعة ميلة – الجزائر-، (2018).
35.مختاري عبد الجبار وآخرون، **استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاد المال والأعمالJFBE ، المجلد04، العدد01، (2020).
36.مقدم عبيرات، بن نوي مصطفى، **العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد04، العدد01، جامعة الأغواط، (2013).
37. مولاي أمينة، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد07، العدد01، المركز الجامعي نور البشير-البيض-، (2020).
38.ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد03، جامعة الجزائر، (2018).

3-الملتقيات

1. رحايلية بلال، شعبان فرج، مداخلة بعنوان: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات، **الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات**، 2017/04/25، جامعة الجزائر.
2. عوادي مصطفى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لإنعاش الاقتصاد الجزائري، **الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي07/06 ديسمبر، (2017).

4-أطروحات ورسائل جامعية

1. أحميده مالكية، **محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، (2009).
2. بعيط أمال، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وآفاق -**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، (2017).
3. بلعميري عسري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، (2020).
4. الطيبي عبد الله، **تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران02-الجزائر، (2016).
5. قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، (2010).
6. قوفي سعاد، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة خيضر-بسكرة-، الجزائر، (2017).
7. لبعل وهيبة، **العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات –دراسة حالة شركة تكييف وتصدير التمورAGRODAT بسكرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير استراتيجي للمنظمات، فرع تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، (2016).
8. مباني محمد، **سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3،(2017).

9. مهني أشواق، **مساهمة ممارسات وظيفة الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة: عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة-،(2018).

5-مصادر أخرى

1. برنو نور الهدى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-مراحل تطورها ودورها في التنمية-**، المركز العربي الديمقراطي، (2016)، عن الموقع http// democraticacde/%3fp%3d40830، اطلع عليه يوم 2023/02/28، على الساعة 12:57.

2. جباري شوقي، بوديار زهية، مرجع مستمد من الانترنيت، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية**، عن الموقع http:/www.labocolloque 5.voila. Net. ، اطلع عليه يوم 2023/05/23، على الساعة 09:00.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد77، الصادر في 15 ديسمبر (2001).
4. عمر الشريف، قودة كوثر سعاد، **دور العناقيد الصناعية في زيادة كفاءة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، (2022).
5. غزال مريم، براهمي نصيرة، **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، (2017)، عن الموقع .https//www.researchgate.net/publication، اطلع عليه يوم 2023/04/30، على الساعة 13:31.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Ali Farah, Ait Oubelli M'Hamed**, clustering process in agriculture and agrifood sector in Algeria: concepts, policies, lessons learnt and actions in an FP 7 Project. The case of Bouira's Olive oïl cluster**, (2017).
2. AZROUL Mohammed ,**diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia,** mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef, Ministère de l'industrie marocain, Maroc, 2006.
3. COMPARATIVE STUDY BETWEEN TWO INNOVATIVE CLUSTERS IN MOROCCO AND ITALY
4. Elaboré par nous-mêmes d'après les données du Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique de la PME (2010-2019).

File:///c:
/users/Hp/Desktop/CLUSTER%20AGRIFOOD%20MARCHE%20IN%20ITALY.Pdf.

http://hal.science/hal-02569305/document

5. Mattia Martini SUSTIAINNABILITY AND INNOVATION IN THE ITALIAN AGRO- FOOD CLUSTER. http://www.futuresdiamond . com/ casi 2020/blog/posts.
6. Ministère de l'industrie, direction Général de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, "**Bulletin d'information statistique de la PME",** (2022).
7. Network for innovation as a way to enhance competitiveness: an overview of Italian food SMEs entering networks file:///c:/Users/Hp/Downloads/159Minarelli.pdf
8. Rahmani Yamina et Benyahia-Taibi Ghalia, **les PME privées: un levier pour le développement économique en Algérie "Privat SMEs: A lever for economic development in Algeria**," Journal of Economies and Management,vol:04 N°01, (2020).
9. The new eu innovation policy for farms and SMEs competitiveness and sustainability the case of cluster agrifood marche in Italy.

قائمة الملاحق

الملحق 01: خريطة ولاية البويرة

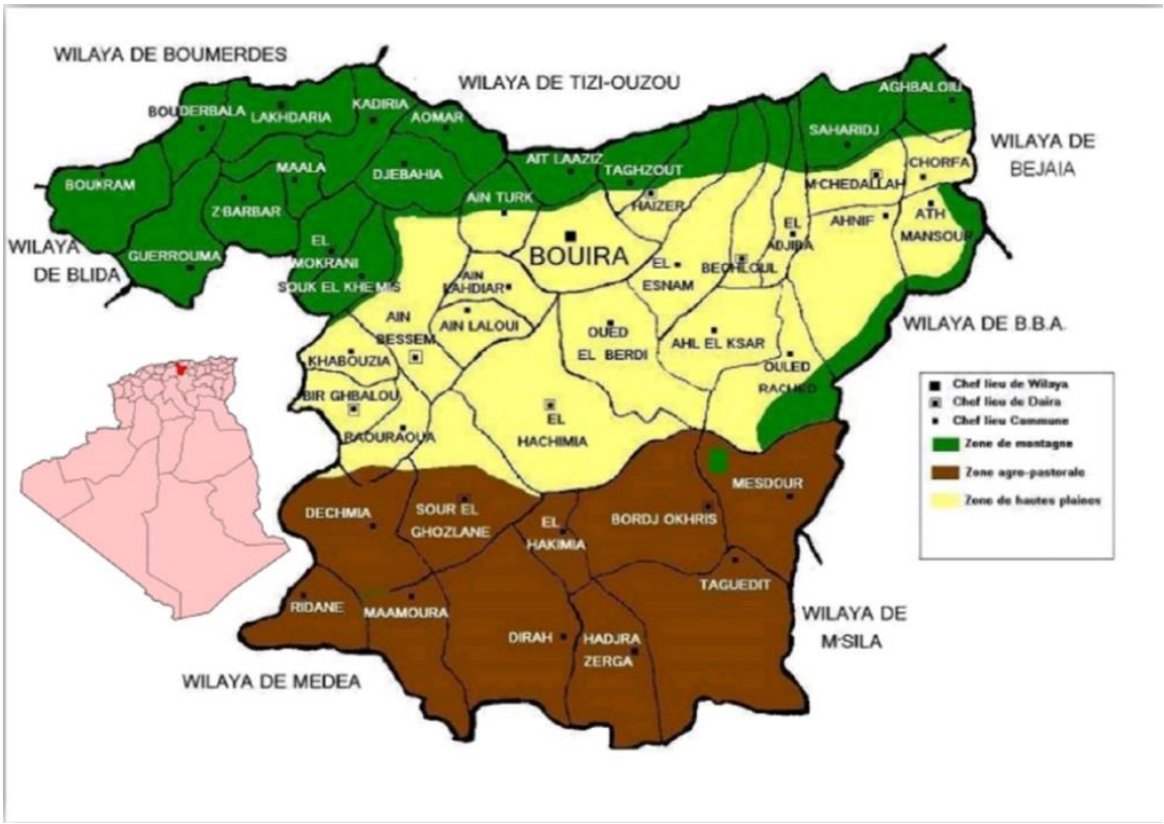

الملحق 02: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص

Tableau 6 : Evolution de la répartition spatiale des PME privées en Algérie de 2008àla fin du 1er semestre 2018

	Nord		Hauts plateaux		Sud	
	Nombre	Taux	Nombre	Taux	Nombre	Taux
2008	193 483	**60,2**	96 354	**29,98**	31550	**9,82**
2009	205 857	**59,51**	105 085	**30,38**	34960	**10,11**
2010	219 270	**59,37**	112 335	**30,42**	37714	**10,21**
2011	232664	**59,39**	119146	**30,41**	39951	**10,18**
2012	248 985	**59,26**	128 316	**30,55**	42816	**10,19**
2013	316364	**68,86**	102 533	**22,32**	40517	**8,82**
2014	344405	**69,3**	108 912	**21,91**	43 672	**8,79**
2015	373 337	**69**	118 039	**22**	46 525	**9**
2016	400615	**69,56**	125 696	**21,83**	49 595	**8,61**
2017	424659	**69,69**	133 177	**21,86**	51 508	**8,45**
2018	447817	**69,59**	141 465	**21,98**	54 211	**8,42**
1er semestre 2019	459 146	**70**	144 836	**22**	55 591	**8**

الملحق 03: توزيع PME الخاصة حسب قطاع النشاط في الجزائر

Tableau 5 : Evolution de la répartition sectorielle des PME privées en Algérie de 2008 à la fin du 1er semestre 2019

	Services		BTPH		Industries		Agriculture	
	Nombre	Taux	Nombre	Taux	Nombre	Taux	Nombre	Taux
2008	147582	**45,92**	111978	**34,84**	57352	**17,84**	3 599	**1,12**
2009	159444	**46,10**	122238	**35,34**	59 670	**17,25**	3 642	**1,05**
2010	172653	**46,75**	129762	**35,14**	61 228	**16,58**	3 806	**1,03**
2011	186157	**47,52**	135752	**34,65**	63890	**16,31**	4006	**1,02**
2012	204049	**48,57**	142222	**33,85**	67 517	**16,07**	4 277	**1,02**
2013	228592	**49,76**	150910	**32,85**	73 037	**15,90**	4 616	**1**
2014	251629	**50,63**	159775	**32,15**	78108	**15,72**	5 038	**1,01**
2015	277379	**51,57**	168557	**31,34**	83701	**15,56**	5 625	**1,05**
2016	302564	**52,54**	174848	**30,36**	89597	**15,56**	6130	**1,06**
2017	325625	**53,44**	179303	**29,43**	94930	**15,58**	6599	**1,08**
2018	585915	**51,32**	185121	**16,22**	99865	**8,75**	7068	**0,62**
1er semestre 2019	602695	**51,44**	188275	**16,07**	102055	**8,71**	7275	**0,62**

الملحق 04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

Tableau 4 : Mouvements annuels des PME par tranche d'effectifs entre 2015 et 2019

	TPE		PE		ME		Total des PME
	Nombre	%	Nombre	%	Nombre	%	
2015	907659	97%	24054	2,57%	2855	0,31%	934569
2016	993170	97%	26281	2,57%	3170	0,31%	1022621
2017	1042 121	97%	28 288	2,63%	4 094	0,38%	1 074 503
2018	1107 607	97%	29 688	2,60%	4 567	0,40%	1 141 863
2019	1136787	97%	30471	2,60%	4688	0,40%	1 171 945

الملحق 05: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2010 إلى نهاية السداسي الأول 2019.

Tableau 2 : Evolution de la population des PME en Algérie de 2008 à la fin du 1er semestre 2019

	PME privées			PME publiques			Total		
	Nombre	Evolution annuel	Taux d'évolution	Nombre	Evolution annuel	Taux d'évolution	Nombre	Evolution annuel	Taux d'évolution
2008	518900	/	/	626	/	/	519526	/	/
2009	586903	+68003	**13,11**	591	-35	**-5,6**	587494	+67968	**13,08**
2010	618515	+31612	**5,39**	557	-34	**-5,75**	619072	+31578	**5,38**
2011	658737	+40222	**6,5**	572	+15	**2,69**	659309	+40237	**6,5**
2012	711275	+52538	**7,98**	557	-15	**-2,62**	711832	+52523	**7,97**
2013	777259	+65984	**9,28**	557	0	**0**	777816	+65984	**9,27**
2014	851511	+74252	**9,55**	542	-15	**-2,69**	852053	+74237	**9,54**
2015	934037	+82526	**9,69**	532	-10	**-1,84**	934569	+82516	**9,68**
2016	1022231	+88194	**9,44**	390	-142	**-26,69**	1022621	+88052	**9,42**
2017	1074236	+52005	**5,09**	267	-123	**-31,54**	1074 503	+51882	**5,07**
2018	1141602	+67366	**6,27**	261	-6	**-1,87**	1141 863	+67360	**6,26**
30/06 /2019	1171701	+30099	**2,6**	244	-17	**-6,65**	1171 945	+30082	**2,6**

الملحق 06: البرنامج الوطني للمناطق الصناعية الجديدة حسب برنامج 2022

8. Allocation du foncier au niveau des nouvelles zones industrielles/ point de situation arrêté au 31/12/2021

TABLEAU 26 : STATISTIQUES DU FONCIER AU NIVEAU DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES À LA FIN DE L'ANNÉE 2021

N°	Région	Wilaya	Dénomination de la zone industrielle	Superficie de la zone (m²)	Superficie concessible de la zone (m²)	Superficie globale allouée (m²)	Nombre de lots alloués	Investisseurs implantés		Arrêtés de concession établis		Actes de concession établis		Permis de construire délivrés	Projets lancés	Projets entrés en activité
								Nombre	Superficie (m²)	Nombre	Superficie (m²)	Nombre	Superficie (m²)			
1	Nord	Annaba	Ain Berda	1 018 123	791 083	635 536	108	80	590 617	85	592 376	80	571 673	70	59	0
2		El-Tarf	Metroha	700 000	487 471	366 031	82	71	348 433	70	346 596	59	288 437	59	28	0
3		Bouira	Oued El Berdi	1 896 031	1 319 998	1 082 748	177	36	828 136	61	1 019 555	36	825 883	32	29	0
4			Dirah	2 500 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
5		Relizane	Sidi Khettab	5 000 000	4 055 945	1 716 250	108	27	966 257	69	1 704 623	65	1 591 639	56	41	4
6		Ain Temouchent	Tamazoura	2 050 028	1 589 911	1 401 359	230	84	1 252 593	102	1 370 276	62	1 022 293	91	87	4
7		Mostaganem	Bordjia	2 000 099	1 434 458	1 162 242	368	24	555 048	54	1 162 242	36	813 824	23	12	0
8			Bordjia 2	2 000 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
9		Mascara	Oggaz	981 587	667 701	487 347	138	41	391 858	52	487 347	24	232 381	46	34	0
10		Tlemcen	Ouled Ben Damou	1 037 800	706 916	118 200	18	3	24 244	15	118 200	9	79 093	4	4	0
11			El Aricha	3 000 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
12		Sidi Bel Abbes	Sidi Bel Abbes	547 590	410 841	373 821	42	0	0	21	358 616	13	296 850	0	5	1
13			Ras El Ma	1 000 000	773 710	155 088	31	13	105 734	15	155 088	7	77 585	0	0	0
14		Ain Defla	Boumedfaa	430 958	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
15		Chlef	Oued Sly	1 100 000	788 650	621 054	110	0	0	43	503 649	33	297 642	0	0	0
16			Boukadir	2 000 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
17		Médéa	Ksar El Boukhari	2 000 000	1 344 934	888 813	85	39	722 867	52	888 813	40	736 090	0	6	0
18		Boumerdes	Larbaatache	1 369 100	1 104 618	974 656	227	40	142 193	150	971 245	125	858 166	52	38	1
19		Jijel	Bellara	5 230 000	4 095 327	3 039 627	110	0	0	26	3 039 649	7	2 763 015	10	2	1
20		Constantine	Sidi Roman	1 400 000	967 977	705 340	199	65	289 794	155	705 340	95	414 617	0	0	0
21			Ain Abid	5 430 928	4 117 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
22			Didouche Mourad	3 040 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
23		Mila	Chelghoum Laid	2 473 820	1 808 629	880 810	271	54	621 693	64	880 810	0	0	53	7	0
24		Tizi Ouzou	Souamaa	3 270 000	1 265 697	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
25			Draa El Mizan/Tizi Ghenif	1 160 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
26		Bejaia	El Kseur	1 758 709	1 104 418	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
27			Beni Mansour	1 753 610	1 424 000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
28		Guelma	Ain Reggada	1 401 405	1 169 689	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
29		Oran	Bethioua	4 563 861	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Sous-total nord				**62 113 549**	**31 428 873**	**14 608 922**	**2 304**	**577**	**7 039 668**	**1 034**	**14 304 428**	**691**	**10 869 187**	**496**	**352**	**11**
30	Haut Plateaux	Tébessa	El-Aouinet	1 544 149	1 000 004	76 376	19	0	0	0	0	0	0	0	0	0
31		Djelfa	Ain Oussera	4 000 000	2 413 040	1 506 984	145	8	362 514	70	1 442 469	59	1 324 443	2	5	1
32		Batna	Ain Yagout	1 298 911	960 693	723 164	110	27	652 774	17	584 624	1	200 000	5	11	0
33		Bordj Bou Arreridj	Ras El Oued	1 340 750	972 057	645 769	107	66	641 776	44	446 902	2	43 698	0	29	2
34			Mechta Fatima	3 820 000	2 857 474	2 303 860	281	209	2 277 839	184	1 993 486	26	544 777	7	149	5
35		M'sila	Draa El Hadja	777 501	578 915	562 836	48	3	169 996	29	353 452	3	169 996	0	2	1
36		Setif	Ouled Saber	7 000 485	5 711 241	3 175 682	201	126	2 140 989	174	3 059 758	149	2 699 568	52	14	1
37		Tiaret	Zaaroura	3 275 039	2 130 298	906 705	153	26	883 737	31	906 705	30	895 866	25	23	0
38			Ain Bouchekif	3 187 295	1 872 903	87 694	9	1	59 495	2	87 717	2	87 694	2	1	0
39		El Bayadh	Rogassa	1 500 000	939 717	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
40		Saida	kolea	1 000 000	694 752	355 992	85	0	0	67	333 104	12	42 229	45	6	0
41		Naama	Horchaia	1 500 000	1 101 577	8 679	1	1	8 679	1	8 679	1	8 679	0	0	0
42		Oum El Bouaghi	Ouled Gacem	3 908 545	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
43		Souk Ahras	M'daourouch	2 180 545	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Sous-total HP				**36 333 220**	**21 232 671**	**10 353 741**	**1 159**	**467**	**7 197 799**	**619**	**9 216 896**	**285**	**6 016 950**	**138**	**240**	**10**

Source : ANDIPE